

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

شعبة: علوم المالية والمحاسبة

معايير التدقيق الداخلي كألية للرفع من الأداء المالي في المؤسسات

دراسة حالة: مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

تحت اشراف الدكتورة:

بن حراث حياة

مقدمة من طرف الطالبة:

غامنية خديجة حنان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	اللقب والاسم	الرتبة	من جامعة
رئيسة اللجنة	مواعي بحرية	أستاذة محاضرة ب	عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
مقررة	بن حراث حياة	أستاذة محاضرة أ	عبد الحميد بن باديس - مستغانم-
مناقشة	لاكسي فوزية	أستاذة مساعدة أ	عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

السنة الجامعية: 2016-2017

الهداء

اهدي ثمرة جهدي الى من حملتني وهنا على وهن الى من اخذت بيدي وشجعت
خطواتي وكان لها فضل كبير في وصولي الى ما انا عليه امي الحبيبة لن تفيك كل
كلمات العالم حقك

الى سندي في هذه الحياة الى الى من جدّ واجتهد وكد حتى وصلت الى هدي
هذا ابي الغالي

إني مدين بكل ما وصلت إليه وما أرجو أن أصل إليه من الرفعة إليهما
الى من تقاسمت معهم أجمل الأيام والاقوات الى من ساندوني ودعموني
وازروني في دربي اخواتي الحبيبات ليلى، صباح، نعيمة، أحلام
اخى العزيز صلاح الدين

الى من ولدت من رحم الصداقة الى من احببني بدون مقابل اختي كركادي
خديجة

الى اختي وصديقتي عبو عائشة

الى أستاذة المحاسبة جليجل الحاج

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الطالبة غامنية خديجة حنان

شكر و عرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وما توفيقى ولا اعتصامي
ولا توكلى الا على الله

والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى اله وصحبه ومن تبع هديه
ياحسان الى يوم الدين

أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا البحث إلى حيز التنفيذ، إلى كل
من كان سببا في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي

الى الأستاذة المشرفة صاحبة الصدر الرحب والخلق الكريم الدكتورة

بن حراث حياة التي قبلت الاشراف علي وساهمت في ارشادي وتوجيهي اثناء عملي
ولم تبخل علي بالنصائح

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذ زحاف لخضر رئيس قسم المالية

والمحاسبة بمؤسسة الجزائرية للمياه الذي قام بتزويدي بالمعلومات الضرورية

ولا يفوتنا شكر مدير مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغنام وكل موظفيها على حسن
استقبالهم

والى كل اساتذتي الكرام الذين تعلمت منهم ولو حرفا واحدا طوال مشواري الدراسي

كما يسرنا تقديم خالص الشكر والعرفان الى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
	اهداء
	شكروعرفان
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
X	قائمة المختصرات
3-1	مقدمة عامة
الفصل الأول: الاطار العام للتدقيق الداخلي	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مدخل للتدقيق الداخلي
6	المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي
6	1.تعريف التدقيق الداخلي
8	2.انواع التدقيق الداخلي
8	المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه
8	1.اهمية التدقيق الداخلي
9	2.اهداف التدقيق الداخلي
11	المطلب الثالث: خصائص المدقق الداخلي
11	1.صفات المدقق الداخلي
12	2.حقوق وواجبات ومسؤوليات المدقق الداخلي
13	المبحث الثاني: تنظيم وظيفه التدقيق الداخلي
13	المطلب الأول: الهيئة المكلفة بإعداد معايير التدقيق
13	1.الغرض من المعايير
13	2.مبادئ المعايير
14	المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي
14	1.معايير الصفات
16	2.معايير الاداء
20	المطلب الثالث: مجالات عمل التدقيق الداخلي
20	1.عمليات التدقيق الداخلي

21	2. اسلوب تنفيذ العمل
21	3. استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي
22	المبحث الثالث: الممارسة العملية للتدقيق
22	المطلب الأول: الدراسة والتخطيط
22	1. التحضير للتدقيق
22	2. تحديد اهداف التدقيق
22	3. تقييم المخاطر
23	4. تحضير برنامج التدقيق
24	المطلب الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية
24	1. تعريف الرقابة الداخلية
24	2. اهداف الرقابة الداخلية
25	3. طبيعة نظام الرقابة الداخلية
25	4. تقييم نظام الرقابة الداخلية
26	المطلب الثالث: اعداد التقرير ومتابعة التوصيات
26	1. معايير اعداد التقرير
27	2. نموذج التقرير
27	3. متابعة التوصيات
28	خلاصة
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي من خلال معايير التدقيق الداخلي	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
31	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
31	1. تعريف الأداء المالي
32	2. اهداف تقييم الأداء المالي
33	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
33	1. العوامل الداخلية
33	2. العوامل الخارجية
34	المطلب الثالث: منهجية الأداء المالي
34	1. معايير الأداء المالي
34	2. خطوات تقييم الأداء المالي
35	المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي

35	المطلب الأول: القوائم المالية
35	1.الميزانية
35	2.جدول حسابات النتائج
36	3.تدفقات الخزينة
36	4.جدول تغير الأموال الخاصة
36	5.الملاحق
37	المطلب الثاني: المردودية التوازنات المالية
37	1.المردودية
38	2.التوازنات المالية
39	المطلب الثالث: النسب المالية
39	1.نسب السيولة
39	2.نسب التوازن الهيكلي
40	3.نسب النشاط
40	4.نسب المديونية
41	المبحث الثالث: معايير التدقيق الداخلي المساهمة في تحسين الأداء المالي
41	المطلب الأول: مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي
42	المطلب الثاني: مساهمة إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي
44	المطلب الثالث: مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي
46	خلاصة
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه -مستغانم-	
48	تمهيد
49	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة الجزائرية للمياه -وحدة مستغانم-
49	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة
49	المطلب الثاني: ماهية مؤسسة الجزائرية للمياه
49	1.التعريف بمؤسسة الجزائرية للمياه
49	2.مهام مؤسسة الجزائرية للمياه
50	3.امكانيات مؤسسة الجزائرية للمياه
52	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه -وحدة مستغانم-
52	1.الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه
53	2.شرح مختلف مصالحي الهيكل التنظيمي
56	المبحث الثاني: قياس الأداء المالي للمؤسسة

56	المطلب الأول: القوائم المالية
56	1. عرض وتحليل الميزانية المختصرة للمؤسسة
58	2. عرض وتحليل جدول النتائج للمؤسسة
60	المطلب الثاني: قياس الأداء المالي بواسطة المؤشرات المالية
60	1. النسب المالية
61	2. المردودية
62	3. التوازنات المالية
64	المطلب الثالث: عرض وتحليل الميزانية التقديرية للمؤسسة
65	المبحث الثالث: دور معايير التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي
65	المطلب الأول: منهجية عمل المدقق الداخلي في مؤسسة الجزائرية للمياه
65	1. التخطيط للمهمة
65	2. التعرف والتحري
65	3. المقارنة
65	4. التقرير
65	5. المتابعة
66	المطلب الثاني: مساهمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي
66	1. الرقابة الداخلية
66	2. إدارة المخاطر
68	خلاصة
70	خاتمة عامة
73	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
6	تطور مفاهيم التدقيق الداخلي حسب IIA	(1-1)
11	صفات المدقق الداخلي	(2-1)
12	حقوق وواجبات ومسؤوليات المدقق الداخلي	(3-1)
50	التسيير والمنشآت القاعدية والموارد المادية الخاصة بمؤسسة الجزائرية للمياه	(1-3)
51	معلومات تفصيلية عن الإمكانيات البشرية	(2-3)
56	جانب الأصول لمؤسسة الجزائرية للمياه	(3-3)
57	جانب خصوم مؤسسة الجزائرية للمياه	(4-3)
58	جدول النتائج لمؤسسة الجزائرية للمياه	(5-3)
60	قياس نسبة السيولة العامة لمؤسسة الجزائرية للمياه	(6-3)
60	قياس نسبة التوازن الهيكلي لمؤسسة الجزائرية للمياه	(7-3)
61	قياس نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه	(8-3)
61	حساب معدل المردودية التجارية لمؤسسة الجزائرية للمياه	(9-3)
61	حساب معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة الجزائرية للمياه	(10-3)
62	حساب معدل المردودية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه	(11-3)
62	حساب رأس المال العامل لمؤسسة الجزائرية للمياه	(12-3)
63	حساب احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الجزائرية للمياه	(13-3)
63	حساب الخزينة لمؤسسة الجزائرية للمياه	(14-3)
64	الميزانية التقديرية لمؤسسة الجزائرية للمياه	(15-3)

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
52	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم	(1-3)
55	هيكل مختلف الوكالات التابعة لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم	(2-3)



قائمة

المختصرات

قائمة المختصرات

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الاصلية	المختصرات
معهد المدققين الداخليين	The Institute of Internal Auditors	IIA
المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية	Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne	IFACI
الجزائرية للمياه	Algérienne Des Eau	ADE
عقد دائم غير محدود المدة	Contrat à durée indéterminée délai illimité	CDI
عقد دائم محدود المدة	Contrat à durée indéterminée délai limité	CDD

مقدمة عامة

تمهيد:

نظرا للتطورات الحاصلة على مستوى عالم الاعمال وتوسع المؤسسات وتعقد التنظيم ظهرت عدة مخاطر تهدد المؤسسة وتهدد هدفها الأساسي المتمثل في البقاء والاستمرار والتوسع، فالمؤسسة تتعرض للتلاعبات والاختلاسات بالإضافة الى سوء استغلال الموارد خاصة المالية منها والتي تعد همزة وصل بين مختلف الأنشطة والمرآة العاكسة للنتيجة المنتظرة لكل نشاط من أنشطة المؤسسة، وهذا الامر الذي يؤدي الى تدهور الأداء المالي للمؤسسة وبالتالي تعطيلها عن تحقيق أهدافها.

ومن اجل مواجهة هذه المخاطر أصبح من الضروري الاعتماد على وسائل رقابية تضبط هذه الاختلالات وتساهم في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتعمل على حماية أصول المؤسسة، ومن بين هذه الوسائل نجد التدقيق الداخلي.

وقد حملت هذه الوظيفة المسؤولية الكاملة لكشف هذه الاختلالات ومحاولة تصحيح مسارها بما يحقق اهداف المؤسسة، ولقد تم انشاء هيئة عالمية خاصة تضمن للمدقق الداخلي حقوقه وتحدد مسؤولياته من خلال مجموعة من المعايير التي تقدمها.

وهذا الامر يسهل عمل المدقق الداخلي ويمكنه من أداء مهامه بدون ضغط من أي طرف وذلك من اجل تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة من خلال الخدمات الاستشارية التي يقدمها والمتمثلة في الاقتراحات والتوصيات من اجل الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحسين الأداء المالي الذي يعبر عن وضعية المؤسسة ومدى قدرتها على البقاء والاستمرار.

الإشكالية:

بغية الامام بمختلف جوانب الموضوع والتفصيل فيه بشكل معمق من خلال المذكرة ستنتم الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة معايير التدقيق الداخلي في الرفع من الأداء المالي؟

الأسئلة الفرعية:

من اجل معالجة الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق اهداف المؤسسات؟
- ✓ ما الغرض من تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟
- ✓ اين يكمن دور معايير التدقيق الداخلي على مستوى مؤسسة الجزائرية للمياه؟

الفرضيات:

مما سبق سنحاول تقديم بعض الفرضيات والتي سيتم إثبات صحتها من خطئها من خلال هذه الدراسة.

✓ يؤثر التدقيق الداخلي على عوائد المؤسسة؛

✓ تساهم معايير التدقيق الداخلي في الرفع من الأداء المالي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ابراز مدى ضرورة الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي والاهتمام بتطبيقها على أكمل وجه مما يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

أهداف البحث:

✓ التعرف على التدقيق الداخلي ومعايره الدولية؛

✓ التعرف على الأداء المالي وكيفية تقييمه وقياسه؛

✓ ابراز درجة أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة ومدى مساهمته في تحسين الأداء المالي من خلال تطبيق معاييرها؛

✓ التحقق من وضعية المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح والبقاء والاستمرار.

أسباب اختيار الموضوع: من الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

✓ حاجة كافة المؤسسات الجزائرية للتدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها خاصة على مستوى الأنشطة المالية.

✓ تبين الدور الفعال للتدقيق الداخلي على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

✓ تقديم قيمة مضافة ومحاولة إضافة مرجع جديد قصد اثناء المكتبة من اجل افادة الباحثين في المستقبل.

أسباب ذاتية:

✓ الرغبة الشخصية في التعرف على التدقيق الداخلي والمواضيع المتعلقة به كونه متعلق بمجال التخصص.

الإطار المكاني والزمني للبحث: الدراسة التاريخية للتدقيق الداخلي من حيث مراحل تطور تعريفه، وعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم خلال سنتي (2013/2014).

المنهج المتبع: من اجل دراسة هذا الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعرف على اساسيات التدقيق الداخلي والاداء المالي والتطرق الى مختلف المفاهيم النظرية لكل من التدقيق الداخلي والاداء المالي، والمنهج التجريبي الذي يستخدم في تقييم مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

دراسات سابقة:

1. دراسة سعودي مبروك رياض، دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة -مؤسسة حدود سليم-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2012-2013.

حيث عرض الباحث ملخص دراسته على النحو التالي: هدفت دراسة الباحث الى ايجاد الاطار العام للرقابة على العمليات في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من اجل رسم تصور لتطبيق مبادئ المراجعة الداخلية بما يتلاءم والمؤسسة الاقتصادية بغية الرفع من مستوى الاداء المالي لهذه المؤسسة وتقدمها واستمرارها، وتم عرض سريع لمفهوم لمراجعة الداخلية وبيان اهميتها واهدافها ومبادئها وكذلك تطرق الى اساسيات الاداء المالي من خلال مفهومه و انواعه، وقد تبين من خلال هذه الدراسة ان المراجعة الداخلية تقوم على مجموعة من المبادئ والاليات، فهي تمثل اداة فعالة للرقابة على المؤسسة الاقتصادية كما تمثل نظام رقابي فعال لأحكام السيطرة على اداء المؤسسة وحماية المصالح و الوثائق، حيث ان هناك تأثير ايجابي للمراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية و هذا التأثير على اداء المؤسسة خاصة ادائها المالي وهذا ما اثبتته دراسة حالة مؤسسة حدود سليم.

2. دراسة بلعالم عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية) استبيان بولايي ورقة والاغواط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2015.

حيث عرض الباحث ملخص دراسته على النحو التالي: هدفت الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في الجزائر، ومن خلال الدراسة الاستبائية التي أجريت لعينة من البنوك، وقد توصلت الى مجموعة من النتائج أهمها ان وظيفة التدقيق الداخلي تعد من اهم الوظائف بالمؤسسة خاصة في المجال المالي بالنسبة للبنوك فهو يقوم بتقييم الأداء المالي داخل البنك وكذا فهو يعتبر كأداة من أدوات الرقابة الداخلية خاصة في الجانب المالي اذ يقوم بالرقابة على المقبوضات خاصة المقبوضات المالية كبيرة الحجم، كما يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات للإدارة بخلاف التقارير المالية السنوية وذلك تبعاً لما تنص عليه معايير المراجعة الداخلية.

في حين انه سيتم التركيز في هذه الدراسة على معايير التدقيق الداخلي ومساهمتهما في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

تقسيمات البحث: من اجل معالجة الاشكالية ومحاولة الاجابة على اسئلة الموضوع وسعياً لتأكيد صحة الفرضيات الموضوعية او نفيها تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول وفي كل فصل ثلاثة مباحث.

خصص الفصل الأول للإطار العام للتدقيق الداخلي وقسم لثلاث مباحث، اما الفصل الثاني فقد خصص لتقييم الأداء المالي من خلال معايير التدقيق الداخلي وهو الاخر قسم لثلاث مباحث، والفصل الثالث تم تخصيصه للدراسة الميدانية التي اجريه في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم وقد قسم الى ثلاث مباحث.

الفصل الاول

تمهيد:

يعد التدقيق الداخلي عملية منظمة ومنهجية لتقييم العمليات بشكل موضوعي وبصفة مستمرة، ويعد من بين الأدوات المستخدمة في التحكم في تسيير المؤسسات ومراقبة مدى تطبيق قرارات المسيرين من طرف المنفذين وإعطاء نصائح وتوجيهات من أجل معالجة وتجنب المخاطر المتعلقة بمختلف النشاطات، وبالتالي فإن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من الوظائف الضرورية داخل المؤسسة وذلك لما توفره من معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من طرف المسيرين مهما تكن مستوياتهم لذلك قام معهد المدققين بإيجاد قواعد ووضع معايير لضبط هذه الوظيفة والقائمين عليها.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيل سيتم في هذا الفصل إبراز ما سبق من خلال عرض الإطار العام للتدقيق الداخلي والذي سيتناول ثلاث مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مدخل للتدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: تنظيم وظيفة التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: الممارسة العملية للتدقيق الداخلي.

المبحث الأول: مدخل للتدقيق الداخلي

فرض التدقيق الداخلي نفسه كحاجة ملحة و أساسية حيث أصبح وظيفة لخدمة المؤسسة ككل وليس ادارتها فقط، كما يعتبر هذا النشاط وسيلة لمساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها، ولتحقيق هذا الغرض يجب ان تتوفر في المدقق الداخلي مجموعة من الخصائص.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

اهتم معهد المدققين الداخليين بتطوير مفاهيم وظيفة التدقيق الداخلي نظرا لكونها وظيفة مهمة تسعى لخدمة المؤسسة وقسمها الى عدة أنواع، ونظرا لهذه الأهمية سيتم القاء الضوء على مختلف مفاهيم التدقيق الداخلي وأنواعه.

1. تعريف التدقيق الداخلي:

لقد شهد التدقيق الداخلي تطورا في مفهومه خلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث كان يركز أساسا على الموارد المالية والمحاسبية الى ان وصل لكامل المستويات التشغيلية¹. وفيما يلي جدول يمثل تطورات تعريف التدقيق الداخلي حسب معهد المدققين الداخليين:

الجدول (1-1): تطور مفاهيم التدقيق الداخلي حسب IIA

السنة	التعريف
1945	عرف بانه: " عبارة عن نشاط تقويم مستقل يعمل بصفة أساسية في مجال موضوعات المحاسبة والمالية ولكن من الجائز ان يتعامل في بعض المسائل ذات الطبيعة المستقبلية".
1964	عرف بانه: "مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق واهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المنشآت المختلفة وقد تميز خاصة في المنشأة الكبيرة الى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية".
1971	عرف بانه: "نشاط تقويم مستقل في المنشأة لمراجعة كل العمليات لخدمة الإدارة".
1978	عرف بانه: "وظيفة تقويم مستقلة أنشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة أنشطة مختلفة".
1997	عرف على انه: "وظيفة تقويم مستقلة يتم انشائها داخل المنظمة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وهدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية وذلك بتزويدهم بالبيانات والمعلومات التحليلية وعمل دراسات وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تقديمها"،

¹ خلف عبد الله الوردت، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص: 32.

1999	عرف من طرف معهد المدققين الداخليين بانه: "نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين انجاز الأهداف من خلال اتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها حتى تصل الى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".
2001	تم تعريفه على انه: "نشاط استشاري توكيدي مستقل، وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه".
2012	عرف معهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بانه: "نشاط مستقل وموضوعي واستشاري، مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق اهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات التحكم" ¹ .

من اعداد الطالبة اعتمادا على كتاب خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، عمان،

الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص ص: 28، 32.

كما عرفت IFACI التدقيق الداخلي بانه: "وظيفة خبرة مستقلة في المؤسسة تساعد المديرية على الرقابة العامة على الأنشطة"².

كما عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بانه: "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الادارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الادارة او للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان التدقيق الداخلي نشاط يتميز بالاستقلالية والموضوعية، ويعد اداة رقابية تهدف لتقييم الخطط والسياسات والإجراءات الإدارية المرسومة، وتهدف للتأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما يعد وظيفة استشارية تقدم اقتراحات حول التحسينات اللازم إدخالها مما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

¹ خلف عبد الله الوردات، نفس المرجع السابق، ص: 47.

² كريمة على الجوهر وآخرون، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، بدون طبعة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012، ص: 150.

³ محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2010، http://www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2010/seminaire_sikida_mohamedfellague.pdf، تاريخ

الاطلاع 8-11-2016، ص: 5.

2. أنواع التدقيق الداخلي:

ينقسم التدقيق الداخلي الى ثلاثة انواع:¹

- 1.2. تدقيق مالي: ويقصد به الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى مطابقتها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الادارية والمتطلبات الاخرى.
- 2.2. تدقيق الالتزام: يتعلق بالحصول على ادلة تدقيقية وتقييمها من اجل تحديد مدى اذعان الانشطة التشغيلية والمالية للقوانين والقواعد والشروط المحددة.
- 3.2. تدقيق تشغيلي: يطلق عليه التدقيق الإداري والتدقيق الوظيفي والغرض منه التحقق من العمليات الإدارية لنشاط او عدة أنشطة وإصدار الحكم عليها من خلال القيام بفحصها وذلك من اجل اعلام الإدارة وتقديم الأدلة في حالة ما اذا تم الكشف عن تزوير او اختلاس.²

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من اهم مكونات النظام داخل المؤسسة حيث يتم من خلالها تحقيق جملة من الأهداف التي تنصب في صالح المؤسسة وادارتها.

1. أهمية التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي وظيفة مهمة وذلك يرجع لكونه:³

- ✓ اداة للمحافظة على الموارد المتاحة ويعمل على طمأنة مجلس الادارة على سلامة العمل؛
- ✓ يعمل على تزويد مجلس الادارة ببيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من اجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم سياسات مستقبلية؛
- ✓ تعد وظيفة التدقيق الداخلي نشاط تقييبي لفحص كافة الانشطة والعمليات المختلفة بهدف تطويرها وتحقيق اقصى كفاية انتاجية منها. كما تعد نشاط وقائي من خلال تدقيق الاحداث والوقائع الماضية. بالإضافة الى انها نشاط انشائي يشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشأة وذلك من خلال وضع برنامج التدقيق؛

¹ عمر شريقي، التدقيق الداخلي كأحد اهم الاليات في نظم الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الاداء في المؤسسة، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1، الجزائر، <http://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/besniesimages/BESN07/ABPR0708.pdf>، تاريخ الاطلاع 2016/11/15، ص: 126.

² KHELASSI REDA, L'audit interne –audit opérationnel-, Alger, éditions Houma, 2007, p : 28.

³ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006، ص ص: 64، 63.

✓ كما تعد وظيفة التدقيق الداخلي نشاط استشاري يزود الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرار. ونشاط مستقل مرتبط بأعلى مستوى اداري داخل التنظيم. كما انها نشاط موضوعي بأداء الاعمال الموجهة اليه؛

✓ يعمل من اجل اضافة قيمة للمنشأة من خلال خفض التكاليف واكتشاف الغش وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛

✓ يعمل على اقتراح ما من شأنه تحسين العمل داخل المنشأة.

2. اهداف التدقيق الداخلي:

يسعى التدقيق الداخلي لتحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في:¹

➤ فحص وتقييم مدى سلامة ودقة البيانات من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلية وتدقيق البيانات؛

➤ فحص نطاق الالتزام بالسياسات الموضوعية والخطط والإجراءات؛

➤ تقييم جودة الإدارة في تنفيذ المسؤوليات والمهام المخصصة؛

➤ إعطاء مقترحات حول التحسينات الممكنة؛

➤ التأكد من الحماية المادية للأصول؛

➤ اعداد تقرير يتم من خلاله تزويد الإدارة بنتائج تقويمات المخاطر، و تقديم تأكيد بخصوص ان أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر.²

وتجدر الإشارة الى ان عدم نجاح التدقيق الداخلي في تحقيق واحدة او أكثر من اهداف التدقيق الداخلي قد يؤدي الى مخاطر نذكر منها:³

• عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية؛

• عدم التقيد واتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية والقوانين والتنظيمات المعمول بها؛

• ضياع او فقدان الأصول؛

• الاستخدام غير الاقتصادي للموارد؛

¹ عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيات-المعلومة وعولمة أسواق المال-، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2005، ص: 499.

² كريمة على الجوهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

³ خلف عبد الله الوردت، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

• عدم تحقيق الأهداف الموضوعية والمخططة؛

• إمكانية زيادة الخطأ والغش.

كما يسعى التدقيق الداخلي لمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها من خلال الخدمات التالية:¹

أ. خدمات وقائية: وتتمثل في الإجراءات التي يضعها المدقق من أجل:

- حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها من السرقة والاختلاس ومختلف المخاطر المحتملة؛
- منع الغش والاختلاس، حيث تقع مسؤولية اكتشاف ذلك على عاتق الإدارة، بينما تقع على عاتق المدقق مسؤولية تقييم كفاية وفعالية الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش والاختلاس.

ب. خدمات تقييمية: تتمثل في الإجراءات التي يتخذها المدقق من أجل:

- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، حيث تخضع جميع الأنشطة والعمليات بالمؤسسة للتقييم والمتابعة من طرف المدقق الداخلي؛
- التأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية من قبل الإدارة، ومن التشريعات والقوانين السارية المفعول التي تخضع لها المؤسسة.

ت. خدمات انشائية: تتمثل في المهام التي يقوم بها المدقق الداخلي التي تسعى لتوفير البيانات حول:

- المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية المقدمة للإدارة العليا والتأكد من أنها تتسم بمستويات عالية من الصحة والمصداقية، وأنها دقيقة وكاملة ويمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛
- الأهداف والإجراءات التي وضعتها الإدارة، والتأكد من أنها متوافقة مع أهداف المؤسسة.

ث. خدمات علاجية: وتتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق في تصحيح الأخطاء التي يكتشفها.

¹ عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص: 127، 126.

المطلب الثالث: خصائص المدقق الداخلي

يعرف المدقق الداخلي بأنه ذلك الشخص الموظف في المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، ويشمل عمله على تدقيق النشاط وتدقيق الرقابة وإعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة¹.

1. صفات المدقق الداخلي: تجدر الإشارة الى انه تم اعداد مجموعة من المبادئ تحدد الصفات التي تضبط سلوك المدققين الداخليين، وتتضمن هذه المبادئ مجموعة من القواعد السلوكية²، والتي سيتم توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (2-1): صفات المدقق الداخلي

الصفات	القواعد السلوكية
النزاهة	- يجب على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية. - يجب عليهم المحافظة على القانون، وان لا يشاركوا في أنشطة غير قانونية. - كما يجب ان يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون بها.
الموضوعية	- يجب على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها اثناء قيامهم بواجباتهم، لان عدم الإفصاح عنها ربما يؤدي الى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يراجعونها.
السرية	- يجب على المدققين ان يكونوا عقلاء بشأن استخدام وحماية المعلومات المكتسبة اثناء القيام بواجباتهم. - يجب عليهم ان لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي او بأي أسلوب لا يتفق مع القانون او يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون بها.
الكفاءة المهنية	- يجب على المدققين الداخليين ان يؤديوا خدمات التدقيق الداخلي طبقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. - يجب عليهم ان يحسنوا باستمرار كفاءتهم وفعالية وجودة خدماتهم.

من اعداد الطالبة اعتمادا على كتاب احمد حلي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011،

ص: 48، 49

¹ هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2004، ص: 25.

² احمد حلي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص: 48.

2. حقوق وواجبات ومسؤوليات المدقق الداخلي: حتى يؤدي موظفي التدقيق واجباتهم على أكمل وجه ويمارسوا مسؤولياتهم يجب ان تمنح لهم مجموعة من الصلاحيات، والتي سيتم ايضاحها في الجدول التالي:

الجدول (1-3): حقوق وواجبات ومسؤوليات المدقق الداخلي

حقوق المدقق الداخلي	واجبات المدقق الداخلي	مسؤوليات المدقق الداخلي
- الوصول غير المشروط او المقيد لجميع أنشطة وسجلات وممتلكات المؤسسة. -الاتصال غير المقيد بلجنة التدقيق. -تحديد نطاق عمل التدقيق بما فيه اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة لتحقيق اهداف التدقيق. -الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المنشأة في كافة قطاعاتها، كما لهم الحق في طلب خدمات من خارج المنشأة (إذا لزم الامر) بالتنسيق مع المدير العام.	-تقديم التقارير عن الأمور ذات الأهمية والمتعلقة بالسيطرة على أنشطة المؤسسة متضمنة الاقتراحات لتحسين هذه الأنشطة. -تقديم تقارير دورية عن مدى تحقيق خطة التدقيق دوريا ومدى كفاية موارد الدائرة. -التعاون مع الدائرة الأخرى في مجال عمل التدقيق الداخلي مثل دائرة الرقابة والتكاليف والقانونية والمدققين الخارجيين -رفع تقارير دورية عن التوصيات والملاحظات العالقة للمدير العام شهريا ولجنة التدقيق كل ثلاثة أشهر وتوضيح أسباب عدم تنفيذها.	-وضع خطة التدقيق السنوية بناء على حجم المخاطر المحتملة لأنشطة المنشأة، متضمنة اية مهمات ترغب الإدارة العليا في المنشأة بتنفيذها. على ان ترفع هذه الخطة للمدير العام ولجنة التدقيق لمراجعتها والمصادقة عليها وعلى اية تعديلات تطرأ عليها خلال فترة تنفيذها. -استخدام مهنيين على درجة كافية من المعرفة والمهارة والخبرة لتنفيذ خطة التدقيق. -اعلام لجنة التدقيق بالتوصيات الصادرة عن التدقيق الداخلي والمراحل التي وصلت اليها تنفيذ هذه التوصيات، ونتائج العمل بها. -المساعدة في التحقق من اعمال الغش والتلاعبات المشتبه في وقوعها. -التعاون مع المدققين الخارجيين في تحديد نطاق العمل لكل منهما. -تطبيق كل ما رود بقانون الأوراق المالية ومعايير التدقيق الداخلي وتعليمات الإدارة فيما يتعلق بالقيام بأعمال التدقيق الداخلي.

من اعداد الطالبة اعتمادا على كتاب خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة

الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006، ص ص: 74، 76.

المبحث الثاني: تنظيم وظيفه التدقيق الداخلي

حتى يتمكن المدقق الداخلي من ممارسة مهامه على أكمل وجه حددت له معايير ومبادئ مهنية من طرف معهد المدققين الداخليين، وحتى تتحسن عمليات المنشأة يجب ان تعتمد اساليب من شأنها ان تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: الهيئة المكلفة بإعداد معايير التدقيق

نظرا للأهمية التي اكتسبتها وظيفة التدقيق الداخلي ولأهمية مركزها في المؤسسة وضعت لها هيئة عالمية تضمن حماية مصالحها.

معهد المدققين الداخليين: وهي عبارة عن تنظيم دولي لوظيفة التدقيق الداخلي، و التي من خلالها تطرح المنظمات الدولية الخاصة بالتدقيق الداخلي معايير تنظم كل نشاط من نشاطات المؤسسة التي تقوم بها الإدارة أو المدقق الداخلي¹. حيث تم توضيح الغرض من اعداد هذه المعايير والمبادئ التي تقوم عليها².

1. الغرض من المعايير:

يتمثل الغرض من المعايير فيما يلي:

- توجيه الالتزام بالعناصر الالزامية من الإطار الدولي للممارسات المهنية؛
- توفير إطار مرجعي لأداء وتطوير مجال واسع للقيمة المضافة لنشاطات التدقيق الداخلي؛
- ارساء الاسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- تعزيز تحسين عمليات ومسارات المنشأة.

2. مبادئ المعايير:

تستند المعايير على مجموعة مبادئ ومتطلبات الزامية تتكوّن من:

- "تصريحات" تحدد المتطلبات الجوهرية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي القابلة للتطبيق وتقييم فعالية أداءها دولياً وعلى المستوى التنظيمي والفردى؛
- "تفسيرات" تُوضح العبارات والمصطلحات الواردة في المعايير.

¹ جيلالي عياد غلام الله، مدى ملائمة معايير التدقيق الداخلي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، شلف، الجزائر، جانفي 2016، <http://www.univ-> chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/la_revue_N_15/Article_Revue_Academique_N_15_2016/Science_eco_admin/Article_2.pdf تاريخ الاطلاع 2016/12/4، ص: 18.

² <https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf>، Consulté le 13/12/2016.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

قام المجلس الدولي لمعايير التدقيق الداخلي في ابريل 2016 بإعادة النظر في معايير التدقيق الداخلي حيث اقترح مجموعة من التعديلات على المعايير المهنية حيث تمت الموافقة عليها في 30 ابريل 2016، وتم تطبيقها في جانفي 2017، تنقسم هذه المعايير الى معايير الصفات ومعايير الأداء، فيما يلي نورد معايير الصفات ومعايير الاداء تمت ترجمتها من قبل فريق عمل من مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين في لبنان:¹

1. معايير الصفات:

المعايير التي تحدد الخصائص التي يجب توفرها في الهياكل والافراد الذين يمارسون التدقيق الداخلي، وشمل:

1000/ الاهداف، الصلاحيات، المسؤوليات : يجب تحديد اهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الاطار الدولي للممارسة المهنية، (المبادئ الجوهرية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ميثاق الاخلاقيات، المعايير وتعريف التدقيق الداخلي). يجب ان يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا.

1010/ الاقرار بالتوجهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي : الطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وميثاق الاخلاقيات والمعايير وتعريف التدقيق الداخلي يجب الإقرار بها في ميثاق التدقيق الداخلي. يجب على الرئيس التنفيذي مناقشة رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الإطار الدولي للممارسة المهنية مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

1100/ الاستقلالية والموضوعية : يجب ان يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا ويجب على المدققين الداخليين اداء اعمالهم بموضوعية.

1110/ الاستقلالية التنظيمية : يجب ان يرتبط الرئيس التنفيذي للتدقيق بأعلى مستوى في الهيكل الاداري للمنشأة وذلك لتمكين نشاط التدقيق الداخلي من الاضطلاع بمسؤولياته على اكمل وجه، ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يقدم للمجلس على الاقل سنويا التأكيد على الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي.

1111/ التفاعل المباشر مع المجلس : يجب على المسؤول المباشر على التدقيق الداخلي ان يتواصل ويتفاعل بشكل مباشر مع المجلس.

1112/ دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي : عندما يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أي أدوار او مسؤوليات تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، او عندما يتوقع حدوث هذه الأدوار فيجب اخذ الاحتياطات اللازمة للحد من حجم التأثير السلبي على الاستقلالية والموضوعية.

¹ <https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf> . Consulté le 13/12/2016.

1120/ الموضوعية على المستوى الفردي : يجب ان يتصف المدققون الداخليون بالحياد وعدم الانحياز، وان يجتنبوا كل ما من شأنه ان يجعلهم في وضعية تضارب المصالح.

1130/ التأثير على الاستقلالية : اذا حدث ما من شأنه ان يؤثر في الواقع او في الظاهر على الاستقلالية او الموضوعية فانه يجب الافصاح عن تفاصيل ذلك للأطراف المعنية. على ان يراعى في نوعية وطريقة الافصاح درجة التأثير على الاستقلالية والموضوعية.

1200/ المهارات والعناية المهنية اللازمة : يجب انجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة.

1210/ المهارة : يجب على المدققين الداخليين ان يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات الفردية المنوطة بعهدة كل منهم، ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ان يمتلك جماعيا او يحصل المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بعهدهم.

1220/ العناية المهنية اللازمة : يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى من العناية والمهارة المتوقع ان يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاعتدال. "وهذا لا يعني العصمة".

1230/ التكوين المهني المستمر : يجب على المدققين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

1300/ برنامج ضمان وتحسين الجودة : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يعد ويحافظ على برنامج ضمان وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

1310/ متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة : يجب ان يحتوي برنامج وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وخارجية على سواء.

1311/ التقييمات الداخلية : يجب ان تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي :

- الاشراف المستمر على اداء نشاط التدقيق الداخلي؛
- عمليات دورية عن طريق التقييم الذاتي بواسطة اشخاص اخرين من داخل المنشأة على ان تتوفر لديهم معرفة كافية بممارسات التدقيق الداخلي.

1312/ التقييمات الخارجية : يجب اجراء تقييمات خارجية على الاقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع او فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المنشأة وفي هذا الاطار يجب ان يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق مع المجلس النقاط التالية :

- شكل ووتيرة التقييم الخارجي؛
- مؤهلات واستقلالية المراجع او فريق المراجعة الخارجي بما في ذلك احتمال وجود اي تضارب في المصالح.

1320/التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي رفع نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة الى الادارة العليا والمجلس.

يجب ان تتضمن الافصاحات ما يلي:

- نطاق ووتيرة التقييم الداخلي والخارجي.
- مؤهلات واستقلالية المراجع او فريق المراجعة بما فيها تضارب المصالح المحتمل.
- استنتاجات المراجعين.
- الخطط التصحيحية.

1321 /استعمال عبارة "مطابق للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" : ان الإشارة الى ان نشاط التدقيق الداخلي مطابق للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تكون مناسبة فقط اذا كانت مدعومة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تفيد بذلك.

1322 /الافصاح عن عدم التوافق : اذا كان لعدم التوافق مع ميثاق الاخلاقية او المعايير تأثير على النطاق العام او عمليات نشاط التدقيق الداخلي فانه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يفصح للإدارة العليا والمجلس عن عدم التوافق والتأثير الناتج عنه.

2. معايير الأداء:

تتناول هذه المعايير طبيعة التدقيق الداخلي وتحدد معايير الجودة لقياس اداء الخدمات المقدمة.

2000 /ادارة نشاط التدقيق الداخلي : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يدير نشاط التدقيق بفعالية من اجل ضمان انه يضيف قيمة للمنشأة.

2010 /التخطيط : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يعد خطة مبنية على المخاطر من اجل تحديد اولويات نشاط التدقيق بما ينسجم مع اهداف المنشأة.

2020 /التبليغ والموافقة : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها بالإضافة الى اي تغييرات هامة تطرأ عليها في الاثناء الى الادارة العليا والمجلس للمراجعة والموافقة. كما يجب ان يحيطهم علما بتأثيرات محدودية الموارد.

2030 /ادارة الموارد : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يتأكد من ان موارد التدقيق الداخلي ملائمة وكافية وانها تستعمل بفعالية من اجل انجاز خطة التدقيق الموافق عليها.

2040 /السياسات والاجراءات : يجب ان يعد الرئيس التنفيذي للتدقيق السياسات والاجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

2050 /التنسيق والاعتماد : ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يتقاسم المعلومات وينسق النشاطات ويرى إمكانية الاعتماد على عمل اطراف خارجية وداخلية التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة، وذلك لضمان التغطية الملائمة وتقليل من ازدواجية الجهود.

2060 /رفع تقارير الى الادارة العليا والمجلس : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يرفع بصفة دورية تقارير الى الادارة العليا والمجلس حول اهداف وصلاحيات ومسؤوليات واداء نشاط التدقيق الداخلي وفقا لخطة عمله والتزاما بمبادئ ميثاق الاخلاقيات المهنية والمعايير. ويجب ان تتضمن هذه التقارير المرتفعة المخاطر والمسائل الرقابية بما فيها مخاطر الغش والاحتيال والمسائل المتعلقة بالحوكمة واي مواضيع تتطلب انتباه الادارة العليا والمجلس.

2070 /مزود الخدمات الخارجي ومسؤوليات المنشأة في مجال التدقيق : عندما يقوم مزود خدمات خارجي بتقديم خدمات باعتباره نشاط التدقيق الداخلي، بانه يجب عليه ان يلفت انتباه المنشأة الى انها مسؤولة على الحفاظ على نشاط تدقيق داخلي فعال.

2100 /طبيعة العمل : يجب ان يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والاسهام في تحسين كل من مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة في المنشأة، وذلك باتباع مقارنة نظامية ومنهجية ومبنية على المخاطر.

2110 /الحوكمة : يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مسار الحوكمة في المؤسسة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين أساليب حوكمة المنشأة عبر :

- اخذ قرارات استراتيجية وعملية.
- الاشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز الاخلاقيات والقيم المناسبة في المنشأة.
- ضمان فعالية إدارة الأداء والمساءلة داخل المنشأة.
- ابلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة داخل المنشأة.
- تنسيق الأنشطة بين المجلس والمدققين الخارجيين والادارة ووصول المعلومات لهذه الاطراف.

2120 /ادارة المخاطر: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية والمساهمة في تحسين مسار ادارة المخاطر.

2130 /الرقابة : يجب ان يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنشأة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها، والدفع لتحسينها المستمر.

2200 /التخطيط للمهمة : يجب على المدققين الداخليين ان يعدوا مخططا موثقا لكل مهمة تدقيق. ويتضمن المخطط اهداف ونطاق والمجال الزمني والموارد المخصصة للمهمة.

- 2201/ اعتبارات التخطيط : عند وضع خطة عمل يجب ان يأخذ المدققون الداخليون بعين الاعتبار ما يلي :
- استراتيجية واهداف النشاط الذي يتم اجراء التدقيق عليه والوسائل التي يستعملها هذا النشاط لمراقبة أدائه.
 - المخاطر المرتفعة والاهداف والموارد والعمليات الخاصة بهذا النشاط، بالإضافة الى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة من هذه المخاطر في مستوى مقبول.
 - مدى ملائمة وفعالية مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة في مستوى هذا النشاط وذلك بالمقارنة بإطار او نموذج ذي صلة.
 - فرص ادخال تحسينات هامة على مسار الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة.
- 2210/ اهداف المهمة : يجب تحديد اهداف كل مهمة تدقيق.
- 2220/ نطاق المهمة : يجب ان يكون نطاق مهمة التدقيق كافيا بحيث يتم تحقيق اهداف المهمة.
- 2230/ تخصيص الموارد للمهمة : يجب ان يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية لتحقيق اهداف المهمة وذلك بالارتكاز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة والقيود الزمنية والموارد المتاحة.
- 2240/ برنامج عمل المهمة : يجب على المدققين الداخليين اعداد وتوثيق برامج عمل لتحقيق اهداف المهمة.
- 2300/ تنفيذ المهمة : يجب ان يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق اهداف المهمة.
- 2310/ تحديد المعلومات : يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية وموثوق بها وذات صلة ومفيدة لتحقيق اهداف المهمة.
- 2320/ التحليل والتقييم : يجب على المدققين الداخليين ان يؤسسوا استنتاجاتهم ونتائج المهمة على تحاليل وتقييمات مناسبة.
- 2330/ توثيق المعلومات : يجب على المدققين الداخليين توثيق معلومات كافية وموثوقة وذات الصلة ومفيدة لدعم استنتاجات ونتائج المهمة.
- 2340/ الاشراف على المهمة : يجب ان تكون مهمات التدقيق محل اشراف ملائم بما يكفل تحقيق الاهداف وضمان الجودة وتطوير كفاءات الفريق.
- 2400/ تبليغ النتائج : يجب على المدققين الداخليين ان يبلغوا نتائج المهمات.
- 2410/ معايير التبليغ : يجب ان تتضمن التبليغات اهداف المهمة ونطاق المهمة ونتائجها.

2420 /جودة التبليغات : يجب ان تكون التبليغات صحيحة و موضوعية و واضحة و موجزة و بناءة وكاملة وفي اوانها.

2421 /الخطأ والسهو: اذا احتوى التبليغ النهائي على خطأ او سهو جسيمين فانه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يقوم بإبلاغ المعلومات المصححة الى جميع الاطراف الذين تلقوا التبليغ الاصيلي.

2430 /استخدام عبارة "انجزت المهمة وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" : يمكن للمدققين الداخليين ان يفيدوا بان مهماتهم قد تم " انجازها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" فقط في حالة كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة يدعم هذه الافادة.

2431 /الافصاح عن حالات عدم التوافق : عندما يؤثر عدم التوافق مع ميثاق الاخلاقيات او المعايير على مهمة محددة فانه يجب الافصاح في مستوى التبليغ على :

- المبادئ او القواعد السلوكية او المعايير التي يتم التقيد بها.
- اسباب عدم التقيد.
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق وعلى النتائج التي تم تبليغها.

2440 /نشر النتائج : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الاطراف المعنية.

2450 /الآراء العامة : عند اصدار اراء عامة يجب الاخذ بعين الاعتبار استراتيجيات اهداف ومخاطر المنشأة، وانتظارات الادارة العليا والمجلس والاطراف المعنية الاخرى، كما يجب اسناد هذه الآراء بمعلومات كافية وموثوق بها ذات صلة ومفيدة.

2500 /متابعة سير العمل : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يعد ويضع ويقوم بتعيين نظام متابعة النتائج التي تم ابلاغها الى الادارة.

2600 /ابلاغ قبول المخاطر : عندما يخلص الرئيس التنفيذي للتدقيق ان الادارة قد قبلت بمستوى مرتفع للمخاطر غير مقبول بالنسبة للمنشأة، فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق ان يناقش الامر مع الادارة. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق ان الاشكال لم يحل فانه يجب عليه ابلاغ المجلس بذلك.

تم تحديث هذه المعايير مرارا لتستجيب أكثر لبعض المتطلبات وتواكب المستجدات في عالم الأعمال، حيث تستعرض اهم التغييرات على مستوى الأدوار والمسؤوليات المتطورة للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي كما يقر معياران جديان متعلقان بالمطالب المتطورة الواقعة على عاتقه وما ينتج عنه من ضعف موضوعيته، وبالنسبة للتغييرات الأخرى فهي تؤكد مدى ملائمتها للمبادئ الأساسية العشرة التي قدمت العام الماضي على اطار الممارسة المهنية الدولية التابعة للمعهد الدولي للمحاسبين¹.

¹ <https://na.theiia.org/news/Pages/IIA-Updates-Standards.aspx>, Consulté le 27/03/2017.

المطلب الثالث: مجالات عمل التدقيق الداخلي

ان مهمة التدقيق الداخلي في المنشأة هي تقديم تقرير مستقل وموضوعي حول كافة أنشطة المنشأة وكذلك تقديم خدمات استشارية مصممة لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها كما تساعدها في تحقيق اهدافها¹ ويتم ذلك باعتماد أسلوب لتنفيذ العمل. وحتى يتمكن التدقيق الداخلي من تحقيق اهدافه يجب ان يعمل في بيئة مستقلة.

1. عمليات المدقق الداخلي:

تنحصر عمليات التدقيق الداخلي فيما يلي:²

1.1. متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها؛ وذلك من اجل اكتشاف نقاط الضعف او النقص في النظم او الإجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين، واطلاع إدارة المشروع على مدى مسايرة التطبيق العلمي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2.1. التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر؛ وذلك من اجل حماية أموال المشروع وهذا النشاط الوقائي يتطلب ضرورة احكام الرقابة على العمليات النقدية وعمليات المخازن وضرورة التأكد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية، وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال او عدم الكفاية.

3.1. التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها؛ ويتطلب هذا الامر من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستنديا وحسابيا وما شابه للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها، كذلك على المدقق الداخلي ان يقوم بتحليل تلك البيانات بالربط والمقارنة وما شابه لاستنتاج علاقات بينها حتى يمكن الاستفادة منها في توجيه المشروع.

4.1. رفع الكفاية عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة؛ لا شك ان إدارة التدقيق بحكم المامها التام بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته، أقدر من غيرها من الدوائر والاقسام على المساهمة الفعالة في البرنامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، كذلك فان المدقق الداخلي هو الشخص الوحيد الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة بواسطة الإدارة، وعليه مراعاة مدى تماشي الموظفين مع تلك السياسات وعدم الاخلال بها في أي مرحلة.

¹ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

² خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2012، ص: 152، 153.

2. أسلوب تنفيذ العمل:

والذي يمكن تلخيصه في الخطوات التالية¹:

- ✓ معرفة العمل المراد إنجازه؛
- ✓ معرفة هدف العمل المراد إنجازه؛
- ✓ وضع برنامج يتناسب مع العمل المراد إنجازه؛
- ✓ وضع خطط لتنفيذ البرنامج المعد؛
- ✓ فحص النتائج بالأسلوب اللازم؛
- ✓ مقارنة النتائج مع ما خطط لتنفيذه؛
- ✓ رفع تقرير لمختلف المستويات.

3. استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي:

حتى يؤدي المدقق الداخلي دوره بالكامل فإن مصالح التدقيق لا بد أن تكون لها استقلالية هيكلية بالنسبة للإدارة العامة والتي تستوفي شرط الاستقلالية في الحكم، من أجل أن تسمح له بالتقييم المستقل لنشاطات التسيير والإدارة والمستخدمين، وكذلك استقلالية تحديد أهداف ووظيفة وإجراءات مخطط التدقيق الداخلي، والاستقلالية في الإدارة تعني تعيين وتسريح مستخدميه، الموارد والميزانية، حق الاتصال، الاتصال مباشرة مع لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، عقد اجتماع على الأقل مرة في السنة وبدون حضور ملاحظ من الإدارة.²

وتوجد بعض الضمانات توفر الاستقلال لقسم التدقيق الداخلي، تتمثل فيما يلي:³

1.3. تعيين المدقق: بما ان وظيفة التدقيق الداخلي وجدت لخدمة الإدارة دون غيرها، فان مسؤولية تعيين المدقق الداخلي لمجلس الإدارة وليس في يد رئيس مجلس الإدارة او المدير العام ضمانا لاستقلاله وتحريره من الضغوط النفسية والاعتبارات الشخصية التي قد يولمها لرئيسه المباشر إذا ما تركت لهذا الأخير السلطة منفردة في قرار تعيينه او عزله.

2.3. فصل المدقق: تعود سلطة فصل المدقق الداخلي الى مجلس الإدارة، وذلك بناء على تقرير من رئيس قسم التدقيق ضمانا للحياة والاستقلال.

¹ سعود كايد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص: 193.

² جيلالي عياد غلام الله، مرجع سبق ذكره، <http://www.univ->

chlef.dz/ratsh/RATSH_AR/la_revue_N_15/Article_Revue_Academique_N_15_2016/Science_eco_admin/Article_2.pdf

2016/12/4، ص: 17.

³ ثناء على القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2006، ص:

ص: 92، 93.

3.3. التبعية الإدارية: يكون المدقق الداخلي مسؤولاً أمام قسم التدقيق الداخلي والذي بدوره يكون تابعاً لرئيس مجلس إدارة المنظمة ويقدم إليه تقاريره.

4.3. عدم القيام بالأعمال التنفيذية: تعد وظيفة التدقيق الداخلي وظيفية استشارية وليست تنفيذية، لذلك فإن المدقق الداخلي لا تكون له سلطة مباشرة على الأشخاص الذين يراجع أعمالهم

المبحث الثالث: الممارسة العملية للتدقيق

إن المدقق الداخلي من خلال ممارسته لعمله يدعم الإدارة في اتخاذ القرارات، وحتى يتحصل على المعلومات المناسبة يمر بعدة مراحل حيث يقوم بالتخطيط والاختبارات والرقابة الداخلية وفي الأخير يقوم بإعداد تقرير يشمل نتائج تتضمن الانحرافات والأخطاء ومختوم بالتوصيات.

المطلب الأول: الدراسة والتخطيط

وفق ما ورد في نص البند 2000 من معايير الأداء على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط منسجمة مع أنظمة المؤسسة، ومبنية على أساس المخاطر على الأقل مرة سنوياً مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة¹، ومن خلالها يتم ما يلي²:

1. التحضير للتدقيق:

يجب على المدقق الداخلي أن يقوم التحضير الجيد للمهمة من أجل تحديد أولويات مهمة التدقيق بالتوافق مع أهداف المؤسسة³.

2. تحديد أهداف التدقيق:

لقد حددت نشرة المعايير المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي مسؤولية المدقق الداخلي في تحديد نطاق العمل وبيان الأهداف إلى يجب أن يحققها التدقيق الرئيسي الذي يجب مراجعته وتقييمه.

3. تقييم المخاطر:

إن الغرض من تقييم المخاطر خلال مرحلة التخطيط لمهمة التدقيق هو تحديد مجالات النشاط الهامة التي يمكن أن تؤثر على أهداف المهمة ونطاق العمل. حيث يشمل التقييم ما يلي:

✓ موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية؛

✓ فعالية وكفاءة عمليات وبرامج المؤسسة؛

¹ خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، مرجع سبق ذكره، ص: 511.

² بوكرمة كتر، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة، مذكرة ماستر محاسبة مراقبة تدقيق، سكيكدة، الجزائر، جامعة 20 أوت 1955، 2014/2015، ص: 27، 30.

³ عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 65.

✓ حماية الأصول؛

✓ الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات والعقود.

وعلى ضوء النتائج التي يتوصل إليها يتم تقييم مدى كفاية وفعالية الضوابط الرقابية في مختلف نواحي الحوكمة وعمليات التشغيل ونظم المعلومات.

4. تحضير برنامج التدقيق:

يحتوي برنامج التدقيق على نتائج التخطيط، ويجب ان تشمل ما يلي:

✓ المعلومات الضرورية مثل اهداف نطاق التدقيق؛

✓ قائمة الاسئلة المقترحة التي يجب الإجابة عليها خلال المهمة؛

✓ الإجراءات التي يجب تطبيقها؛

✓ القرائن التي يجب فحصها؛

✓ ومن الممكن ان يشمل كذلك على توزيع الإجراءات على المدققين لكل جانب من جوانب التدقيق والتاريخ الذي يتوجب به الانتهاء من تنفيذ كل جانب.

وهناك ثلاث مداخل لكتابة برنامج التدقيق:

✓ كتابة البرنامج اثناء التحضير وقيل اجراء المسح الأولي؛

✓ كتابة البرنامج اثناء تأدية المهمة وبعد اجراء المسح الأولي؛

✓ استخدام برنامج تدقيق معدة مسبقا لمهام محددة.

ومن الأفضل استخدام المنهج الثاني لان هذا المنهج يشمل على جميع الإجراءات الواجب تطبيقها من قبل المدقق اثناء تأدية المهمة من البداية الى النهاية، وفي حالة ما اذا تم إضافة أي تعديلات على برنامج التدقيق اثناء تأدية المهمة يجب توثيقها، وتقع مسؤولية اعداد برنامج التدقيق الداخلي على رئيس الفريق ويمكن اعداده بالتنسيق والمساعدة مع باقي أعضاء الفريق ويصادق عليه مدير التدقيق، وعند الانتهاء من وضع البرنامج يتم الاحتفاظ به لدى رئيس الفريق في ملف أوراق العمل وتوزيع نسخ منه لأعضاء الفريق لتطبيقه اثناء التدقيق.

المطلب الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

يسعى المدقق الداخلي من خلال عمله الى تقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وتجدر الإشارة الى ان تقييم نظام الرقابة الداخلية يعد من اهم مراحل عملية التدقيق.

1. تعريف الرقابة الداخلية:

عرفت الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخليين على انها: " الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات الشركة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها ومحضرة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها".¹

2. اهداف الرقابة الداخلية واقسامها:

تسعى الرقابة الداخلية الى انجاز مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:²

- رقابة العمليات المرتبطة بكفاءة وفعالية استخدام موارد المنظمة؛
- رقابة التقارير المالية المرتبطة بدرجة الثقة في اعداد البيانات المالية المنشورة؛
- رقابة الإذعان المرتبطة بإذعان المنظمة للقوانين والأنظمة المطبقة.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تقسيم الرقابة الداخلية الى الأقسام التالية:³

- الرقابة الإدارية: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- الرقابة المحاسبية: تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها.
- الضبط الداخلي: يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة الى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال.

¹ هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

² احمد حلي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ خالد امين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 192، 193.

3. طبيعة نظام الرقابة الداخلية:

يتمثل في كافة السياسات والإجراءات والضوابط التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها في الوصول الى أهدافها، وتتكون مما يلي:¹

1.3. بيئة الرقابة: تتضمن وظيفة مجلس الإدارة واللجان التابعة له، وأساليب التشغيل والهيكل التنظيمي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية، والتي تؤثر على فعالية الإجراءات الرقابية.

2.3. نشاطات الرقابة: وهي تلك السياسات والإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة، وتتضمن تقديم التقارير، فحص دقة السجلات وغيرها من الإجراءات.

3.3. تقييم المخاطر: أي تقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسة سواء من المؤثرات الداخلية او الخارجية، من خلال تحديدها وتحليلها من خلال التعرف على أثرها وكيفية ادارتها والخطوات الواجب القيام بها من اجل مواجهتها.

4.3. المعلومات والاتصالات: يجب تسجيل المعلومات وايصالها للإدارة والأطراف المعنية في الوقت المناسب.

5.3. مراقبة النظام: تعمل على مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما.

4. تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يهتم التدقيق الداخلي بقياس مدى فعالية الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافها الرئيسية وأهدافها التشغيلية، كما يهتم بالتأكد من إمكانية أساليب وأدوات الرقابة الداخلية من منع حدوث أخطاء جوهرية او تلاعب في القوائم المالية او اكتشاف امرها في الوقت المناسب.²

ويتم الاعتماد على مجموعة من الوسائل بغية تقييم نظام الرقابة الداخلية:³

1.4. خرائط التتبع: وهي خريطة يتم فيها تحديد خطوات سير المساندات من بداية تسجيلها حتى يتم حفظها، فان تتبع سير المستندات يسهل من اكتشاف مواطن الأخطاء او التلاعب والغش.

2.4. الاستفسارات: وهي ان يقوم المدقق بإعداد مجموعة من الأسئلة اما شفهيها او على شكل استبيان يحتوي على أسئلة تكون شاملة لجميع الأمور المراد الاستفسار عنها، وهذه الطريقة تحتاج الى مهارة وجهد وقدرة على صياغة الأسئلة.

¹ عطا الله احمد سويلم الحسيان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص: 56، 58.

² عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص: 156.

³ سعود الكايد، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

3.4. التقرير الوصفي: هو تقرير يعده المدقق أو أحد مساعديه بحيث يبين فيه الإجراءات المتكاملة للرقابة الداخلية في المنشأة، مثل شرح كامل عن الدورة المستندية وعمليات التسجيل والتبويب في الدفاتر المحاسبية وتوزيع السلطات وتحديد المسؤوليات وطريقة تنفيذ العمل، لأن سلامة هذه الإجراءات يعني سلامة التسجيل للعمليات المالية، ومن خلال هذه التقرير يستطيع مدقق الحسابات الحكم على مراحل العمليات المالية.

كما يجب ان تقوم لجنة التدقيق الداخلي بتقييم فعالية نظم الرقابة باستخدام معايير مناسبة وتدعيم تقييمها بدليل اثبات كاف، بالإضافة الى تقديم تأكيد كتابي عن فعالية نظم رقابتها في شكل تقرير يقدم للإدارة، ويجب تحديد ما ان كانت الإدارة قد طبقت الممارسات التي تؤكد ان ضوابط الرقابة الداخلية كانت كافية وتساهم في التشغيل الأفضل للشركة¹.

المطلب الثالث: اعداد التقرير ومتابعة التوصيات

بعد الانتهاء من تنفيذ العمليات المخطط لها وتقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع الأدلة الكافية يقوم المدقق الداخلي بإدراج النتائج المتوصل اليها وكتابة ملاحظات وتوصيات ضمن تقرير. حيث يعرف التقرير بانه المنتج النهائي لأعمال التدقيق ويحتوى على الملاحظات والنتائج والتوصيات².

1. معايير اعداد التقرير:

يجب مراعاة مجموعة من الأسس عند اعداد التقرير والتي توفر الثقة فيه، وهذه الأسس هي:³

- 1.1. الوضوح: فيجب اعداد التقرير بشكل ييسر فهم المشاكل والثغرات بهدف معالجتها او القضاء عليها.
- 2.1. الدقة والموضوعية: يجب ان تحتوي التقارير على نتائج واقعية وحقيقية حتى يتمكن الاعتماد عليها في مجال اتخاذ القرارات. ومن ناحية أخرى يجب مراعات الموضوعية في اعدادها وعدم التحيز.
- 3.1. السرعة: يجب اعداد هذه التقارير في الوقت المناسب وبالسرعة الملائمة حتى يتمكن مستخدموها من الاستفادة مما تحتويه هذه التقارير من نتائج وتوصيات.
- 4.1. الملائمة: يجب اعداد هذه التقارير بما يتلاءم واهداف المؤسسة.

¹ امين السيد احمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2010، ص ص: 282، 283.

² حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل متناهي الصغر – المراجعة الداخلية على أساس المخاطر -، مارس 2015، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/02/8.pdf> ، تاريخ الاطلاع 2016/12/6، ص: 26.

³ عبد الفتاح الصحن واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 197، 198.

2. نموذج التقرير:

يجب ان يتضمن تقرير المدقق الداخلي مجموعة من العناصر و تتمثل في:¹

1.2. الغلاف: حيث يحتوي الغلاف على اسم المنشأة واسم الدائرة التي أصدرت التدقيق، ورقم وعنوان التقرير بالإضافة الى تاريخ التقرير.

2.2. المحتويات: وهو عبارة عن فهرس يتضمن محتويات التقرير.

3.2. ملخص لاهم الاستنتاجات: وهو عبارة عن خلاصة صغيرة تضم اهم النقاط الواردة في التقرير ويفضل ترجمتها الى اللغة الإنجليزية.

4.2. موجز عن النشاط: عبارة عن المامة صغيرة عن النشاط.

5.2. نطاق التدقيق: يشمل إجراءات النشاط التي تم تدقيقها ومناطق العمل التي تمت مراجعتها، وعندما تستثنى بعض المناطق يجب ذكرها مع توضيح سبب الاستثناء.

6.2. اهداف التدقيق: وهي الأهداف التي تم التوصل اليها في التدقيق والمطلوب تنفيذها في برنامج التدقيق.

7.2. الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات: يجب ان يحدد التقرير النتائج المتوصل اليها سلبية كانت او ايجابية وتتطلب هذه النتائج تفسيرات، حيث تساعد على تكوين رأى عام للمدققين على النشاط كما تعطي للإدارة فهما واضحا له.

3. متابعة التوصيات:

بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها بناء على الملاحظات التي سجلها اثناء القيام بمهامه فانه يقوم بمتابعة مدى التزام الأطراف المعنية بتنفيذ تلك التوصيات وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقة عليها الادارة.²

¹ خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 317، 318.

² عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

خلاصة:

مما سبق يمكن القول ان وظيفة التدقيق الداخلي اكتسبت أهمية بالغة نظرا للتطورات التي شهدتها فقد كانت تركز على تدقيق الموارد المالية والمحاسبية فقط وأصبحت تركز على كامل المستويات التشغيلية.

وقد تم تطوير معايير التدقيق الداخلي كونها تساهم في تسهيل عمل المدقق وتضبط سلوكه وتدعم استقلالته، وتساعد على تحقيق الاهداف التي تنصب في صالح المؤسسة وتساعد في تحسين أدائها المالي واتخاذ القرارات من خلال التخطيط لعملية التدقيق وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والنتائج المتوصل اليها من خلال العمليتين السابقتين يتم كتابتها في شكل تقرير يقدم للأطراف المعنية مدعم بتوصيات.

الفصل الثاني

تمهيد:

تهتم المؤسسات بشكل كبير بالأداء المالي كونه يعد مرآة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة ويعبر عن الوضعية الحقيقية لها حيث من خلاله تضمن المؤسسة تحقيق هدفها الأساسي الذي يتمثل في البقاء والاستمرار وتعزيز المركز التنافسي.

ومن اجل ضمان ذلك تعمل المؤسسات على تحسين الأداء المالي من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات، بالإضافة الى ذلك تعتمد على وظيفة التدقيق الداخلي كونها تلعب دور أساسي في تحسين الأداء المالي.

من اجل التعمق أكثر والتعرف على المؤشرات التي تساهم في تقييم الأداء المالي وبيان معايير التدقيق الداخلي المساهمة في رفع الأداء المالي تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني: أدوات تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: معايير التدقيق الداخلي المساهمة في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعد الأداء المالي وسيلة مهمة للتعبير عن المركز المالي للمؤسسة وتقييم أدائها ومقارنة نتائجه بين الماضي والحاضر كما يساعد على رسم المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

تقوم المؤسسات بتقييم أدائها من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف المميزة والفرص والتهديدات المحيطة حيث تعمل على استغلالها وتصحيحها من أجل تحقيق أهدافها، ومن بين أنواع الأداء نجد الأداء المالي:

1. تعريف الأداء المالي: توجد عدة تعاريف للأداء مالي نذكر منها:

حدد الخبراء الماليين مفهوم الأداء المالي على أنه " وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول الى الأهداف من خلال دراسة الإيرادات، والموجودات، والمطلوبات، وصافي الثروة"¹.

كما يعبر عن "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في استخداماتها ذات الاجل الطويل والقصير من اجل تشكيل ثروة"².

وعرف أيضا انه " المفهوم الضيق لأداء الاعمال، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى انجاز الأهداف، ويعد الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنظمات. كما يساهم في اتاحة الموارد المالية وغيرها ويزود المنظمة بفرص الاستثمار في ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"³.

كما يعبر عن مدى النجاح المالي الذي تستطيع من خلاله المؤسسة ان تعظم ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على اعلى عائد ممكن لاستثماراتها⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الأداء المالي يعد من اهم الأنشطة التي تعبر عن وضعية المؤسسة ومركزها في السوق باعتباره همزة وصل بين مختلف الأنشطة الداخلية والخارجية للمؤسسة، كما يعبر عن مدى استغلال المؤسسة لمواردها المتاحة مما يخلق لها الثروة وهذا باتفاق مختلف التعاريف الامر الذي يتيح لها فرص استثمارية في ميادين مختلفة.

¹ علاء فرحان طالب، ايمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص: 67.

² محمد نجيب دباش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى بجنوب بسكرة-، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 5-6/5/2013، ص: 7.

³ عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، مداخلة بعنوان أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22-23/12/2011، ص: 237.

⁴ بلال فايز عمر واخرون، اثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، جامعة البترا، عمان الأردن، 2014،

https://www.researchgate.net/profile/Nidal_Zalloum/publication/275959101_The_Effect_of_Social_Responsibility/links/554b77ca0cf21ed213593f67.pdf، تاريخ الاطلاع، 2017/3/19، ص: 245.

2. أهداف تقييم الأداء المالي: يعتبر تقييم الأداء المالي جزء من العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة¹.

ويعد تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة للتأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في إطار السعي لتعظيم قيمة المؤسسة بالإضافة الى تحقيق عائد مناسب². ويهدف تقييمه الى تحليل المركز المالي للمؤسسة وذلك باستخدام تقنيات التحليل المالي و اعتمادا على الدفاتر المالية للمؤسسة³، كما يهدف الى تحقيق ما يلي⁴:

1.2. التوازن المالي: تسعى المؤسسة لتحقيقه لأنه يمس باستقرارها ويساهم في توفير السيولة واليسر المالي، وتكمن أهمية بلوغ هذا الهدف في:

✓ تأمين احتياجات الاستثمار بالأموال الدائمة؛

✓ ضمان تسديد جزء من الديون او كلها في الاجل القصير؛

✓ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.

2.2. نمو المؤسسة: يعد النمو ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجية المؤسسة المتعلقة بجانب التطور والتوسع والبقاء والاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات تمويل وتحديد غايات النمو في انماء الطاقة الكلية المتاحة للمؤسسة.

3.2. الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح.

4.2. السيولة: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة، او بتعبير اخر تعني قدرة المؤسسة على تحويل الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) الى أموال متاحة.

5.2. توازن الهيكل المالي: تعني ان الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الاجل، وذلك من اجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي.

¹ سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الأكبر بولاية ورقلة-، مذكرة ماستر أكاديمي مالية المؤسسة، ورقلة، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012، ص:6.

² علاء فرحان طالب، ايمان شيجان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص:76.

³ HERVE RAVILY, *Analyse financière cas pratiques corrigés*, France, sans édition, ellipses, 2010, P : 3.

⁴ على شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة-، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، 2014/2013، ص:52، 53.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي منها داخلية وأخرى خارجية، ستعرف عليها من خلال هذا المطلب.

1. العوامل الداخلية: يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1.1. الهيكل التنظيمي: يؤثر على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد رقم الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثمة تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

2.1. المناخ التنظيمي: حيث يقوم على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحية الإدارية والمالية وإعطاء المعلومات لمتخذي القرار لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

3.1. التكنولوجيا: تؤثر على الأداء من خلال تغطيتها لجوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4.1. الحجم: يمكن ان يؤثر الحجم سلبيًا على الأداء حيث يشكل عائقًا لأداء الشركات، فكلما ازداد حجم الشركة فان عملياتها تصبح أكثر تعقيدًا وادائها اقل فعالية. كما يمكن ان يؤثر إيجابًا فكلما ازداد حجم الشركة كلما زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة.

2. العوامل الخارجية: تتمثل اهم هذه العوامل في²:

1.2 السوق: يؤثر في الأداء المالي من خلال قانوني العرض والطلب، ففي حالة انتعاش السوق وارتفاع الطلب يؤثر ذلك إيجابًا على الأداء المالي، وفي الحالة المعاكسة سنلاحظ تراجع الأداء المالي.

2.2 المنافسة: تؤثر المنافسة على الأداء المالي اما سلبيًا او إيجابيًا، حيث يمكن ان تعمل على تعزيزه عندما تواجه المنافسين من خلال تحسين صورتها والوضع المالي عن طريق أدائها المالي، وفي حالة إذا ما كانت المؤسسة لا تستطيع مواجهة المنافسين فوضعها المالي سيتدهور وبالتالي ادائها المالي يسوء.

3.2 الأوضاع الاقتصادية: قد يكون لها أثر سلبي أو إيجابي. ففي حالة الازمات الاقتصادية او التضخم فسيكون التأثير سلبيًا على الأداء المالي اما في حالة ارتفاع الطلب الكلي او دعم الدولة لإنتاج ما فان التأثير يكون إيجابي.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للشر والتوزيع، 2010، ص:53.

² نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، 2014-2015، ص: 152، 153.

المطلب الثالث: منهجية الأداء المالي

توجد مجموعة من المعايير بالإضافة الى عدة خطوات يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

1. معايير الأداء المالي: توجد عدة معايير تستخدم لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة، وهي كما يلي¹:

1.1. المعايير التاريخية: تستخدم لإعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمؤسسة وبيان وضعها المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك من اجل تقييم الأداء المالي من طرف الإدارة العليا وتحسين كفاءة الإدارة المالية.

2.1. المعايير القطاعية (الصناعية): تفيد في قياس أداء عدة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع. أي مقارنة النسب المالية للمؤسسة مع النسب المالية لمؤسسة مساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمة.

3.1. المعايير المطلقة: تعد من اقل المعايير أهمية، تقيس التقلبات الواقعية.

4.1. المعايير المستهدفة: تقوم بمقارنة النتائج المحققة في الماضي مع السياسات والاستراتيجيات المخطط لها، وتساعد في تحديد الانحرافات من اجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

2. خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن ذكر خطوات عملية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية²:

أ- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

ب- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة النشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

ت- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع او مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

ث- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

¹ علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص: 73، 75.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 48، 51.

المبحث الثاني: ادوات تقييم الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي للمؤسسات على قياس مجموعة من المؤشرات المالية المتمثلة في المردودية والتوازنات المالية والنسب المالية، والتي تعتمد بدورها على القوائم المالية بحيث ان سلامة هذه القوائم وقوة المؤشرات المالية ينعكس بصورة جيدة على وضعية المؤسسة ومركزها التنافسي.

المطلب الأول: القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بانها تلك الوثائق التي تعطي صورة دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة خلال فترة معينة¹، كما توفر معلومات عن نتائج النشاط والتدفقات التي تفيد العديد من مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرار². وتضم الكشوف المالية الخمسة التالية:

✓ الميزانية.

✓ جدول حسابات النتائج.

✓ جدول تدفقات الخزينة.

✓ جدول تغير الأموال الخاصة.

✓ الملاحق.

وسيتم عرضها بالتفصيل فيما يلي:

1. الميزانية: تعرف بانها الكشف الذي يستخرج من دفاتر الوحدة الاقتصادية في نهاية السنة المالية لبيان اصولها وخصومها³. كما تستخدم لتقييم العائد وتحليل العلاقة بين بنود الأصول المختلفة وتحديد السيولة و قدرة المنشأة على سداد الخصوم قصيرة الاجل الى غير ذلك⁴. (انظر ملحق رقم 1، 2).

2. جدول حسابات النتائج: وتسمى أيضا قائمة الدخل. عرفه النظام المحاسبي المالي بانه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح او خسارة⁵. (انظر ملحق رقم 3).

¹ محمود عزة اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014، ص: 107.

² وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالي في ظل المعايير المحاسبية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي للنشر، 2011، ص: 22.

³ مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص: 187.

⁴ وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 24، 25.

⁵ بن بو ثلجة امينة، التسيير المالي والمحاسبي اعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، باب الزوار، الجزائر، الصفحات الزرقاء

العالمية، 2016، ص: 174.

3. تدفقات الخزينة: وتسمى أيضا قائمة التدفقات النقدية، وهي تلك التي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات المستقبلية المتوقعة، حيث يتم تلخيص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة خلال الفترة المالية التي تمارس فيها المؤسسة أنشطتها العادية والمتمثلة في (أنشطة تشغيلية، وتمويلية، واستثمارية)¹. (انظر ملحق رقم 4).

4. جدول تغير الأموال الخاصة: او قائمة التغير في حقوق الملكية، تحتوي على العديد من المعلومات الهامة والتي تؤثر في قرارات أصحاب المصلحة في المنشأة، فهي تظهر وتفسر أسباب التغير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية والتي تشمل على (راس المال، وعلاوة اصدار الأسهم والارباح المحتجزة، والاحتياطات بأنواعها) سواء كانت بالزيادة او بالنقصان مع بيان أسبابه².

5. الملاحق: تعتبر جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، فهي تحتوي على إيضاحات تفسر بعض الأرقام المتواجدة في القوائم المالية، كما تضم العديد من المعلومات التي لا تظهرها القوائم المالية لكنها مهمة بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم³.

يتعين على الوحدات التي تقوم بإعداد القوائم المالية الإفصاح عنها بشكل دوري مما يخدم أصحاب المصلحة والمستفيدين⁴.

¹ وجدي حامد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

² عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي للنشر، 2015، ص: 332.

³ المرجع نفسه، ص: 333.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص: 28.

المطلب الثاني: المردودية التوازات المالية

من اجل التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة ومعرفة وضعيتها لابد من قياس كل من المردودية والتوازات المالية.

1. المردودية: تقيس نسب المردودية قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية وتعبر عن العلاقة بين النتائج المحققة وقيمة الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه النتائج¹، وتضم كل من المردودية الاقتصادية² والمالية³، والمردودية التجارية⁴:

1.1. المردودية الاقتصادية: تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الاصول

2.1. المردودية المالية: تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية. حيث تؤخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

3.1. المردودية التجارية: تعبر عن نتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، ويتم حسابها بالطريقة التالية:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الاعمال خارج الرسم

¹ سلمان عبد الله المعلا، التمويل والمؤسسات التمويلية - مفهوم وأهداف وسياسات-، المنهل للنشر الالكتروني، 2015.

² محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة روابال موندريال بالوادي، مذكرة

ماجستير تدقيق محاسبي، الوادي، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2015/2014، ص: 61.

³ الياس ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية-، الجزء الأول، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص ص: 284، 281.

⁴ زغيب مليكة، بوسنقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، بدون طبعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص: 87.

2. التوازنات المالية: من اجل معرفة مدى نجاح سياسة المؤسسة المالية لابد من التأكد من توازنها المالي، وذلك من خلال قياس المؤشرات المالية والتي تتمثل فيما يلي:

✓ راس المال العامل؛

✓ احتياجات راس المال العامل؛

✓ الخزينة.

1.2. راس المال العامل: يلعب دور أساسي في التوازن المالي للمؤسسة ويعد كمؤشر لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق¹، ويتم حسابه بطريقتين²:

الطريقة الأولى: "من اعلى الميزانية" تسمح هذه الطريقة بقياس ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول الثابتة، وتكون على المدى الطويل، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

راس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الطريقة الثانية: "من سفلى الميزانية" تسمح هذه الطريقة بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير، وتحسب بالعلاقة التالية:

راس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

2.2. احتياجات راس المال العامل: تعبر عن الاحتياجات المرتبطة بالدورة التشغيلية، وهي عبارة عن الفرق بين الاستخدامات قصيرة الاجل و المصادر قصيرة الاجل³، ويحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات راس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

يتم استبعاد كل من (النقدية) لأنها ليست من احتياجات الدورة، و (السلفات المصرفية) لأنها لا تدخل ضمن موارد الدورة باعتبارها ديون سائلة مدتها قصيرة⁴.

3.2. الخزينة الصافية: تتصف بدرجة عالية من الأهمية كونها تعبر عن وجود وعدم وجود توازن مالي، وهي مجموع الأموال الجاهزة التي تستطيع المؤسسة ان تستخدمها فوراً، وتحسب كما يلي⁵:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

او بطريقة أخرى:

الخزينة الصافية = راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

¹ محمود عزة اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 122، 123.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

³ محمد البوعبيدي، الإدارة المالية، أي-كتب-الناشر الإلكتروني العربي الأول، الطبعة الإلكترونية الأولى، 2014،

⁴ زغيب مليكة، بوسنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 52، 53.

⁵ نفس المرجع، ص: 53.

المطلب الثالث: النسب المالية

تعد النسب المالية من أدوات التحليل المالي حيث تقوم بتزويد الأطراف المعنية بمعلومات دقيقة حول المشاريع وتضم مجموعة من النسب:

1. نسب السيولة: تستخدم كمؤشر لتقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل¹. وتضم مجموعة من النسب²:

1.1. نسبة السيولة العامة: تقيس إمكانية المشروع على تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة، وتحسب كما يلي:

نسبة التداول = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة

2.1. نسبة السيولة الخاصة: تبين مدى تغطية كل الديون قصيرة الاجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران ، وتحسب كما يلي³:

نسبة السيولة المختصرة = الحقوق / ديون قصيرة الاجل

3.1. نسبة النقدية او السيولة الفورية: يقتصر بسط هذه النسبة على الأصول المتداولة التي لا تتعرض لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف فيها، أي تعتمد على النقد وشبه النقد فقط وشبه النقد نعني به أوراق القبض مثلا التي يتم تقديمها للبنك وخصمها والحصول على النقد⁴، وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = القيم الجاهزة/ الديون قصيرة الاجل

2. نسب التوازن الهيكلي: تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل⁵، وتضم النسب التالية⁶:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

حيث تشير هذه النسبة الى مدى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

وتعني مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة.

¹ فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، بدون دار النشر، 2008.

² <https://smefinancial.files.wordpress.com/2009/05/financial-analysis1.pdf>، ص: 8.

³ دريد كمال ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2013، ص: 75، 77.

⁴ محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

⁵ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البادية للنشر، 2012، ص: 61.

⁶ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-، رسالة ماجستير في الإدارة المالية، قسنطينة، الجزائر،

جامعة منتوري، 2011/2012، ص: 100.

⁶ محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 58 ، 59.

3. نسب النشاط: تعتبر هذه النسبة مكملة للنسب السابقة حيث تأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة وتضم النسب التالية¹:

1.3. مهلة ائتمان الزبائن: تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب ان لا تتجاوز 90 يوما، وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}) / \text{المبيعات السنوية} \times 360$$

2.3. مهلة ائتمان الموردين: تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، وتحسب كما يلي:

$$\text{مهلة ائتمان الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}) / \text{المشتريات السنوية} \times 360$$

4. نسب المديونية: تقيس هذه النسب درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة (المقرضين والملاك) من معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية اتجاه الغير²، وتضم النسب التالية³:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية (1)} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية (2)} = \text{راس المال الخاص} / \text{مجموع الخصوم}$$

¹ محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 60، 61.

² محمد نجيب خيضر، طارق قدوري، مداخلة بعنوان دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي-الجزائر، يومي: 05-06/05/2013، ص: 8.

³ http://s9c5521c6dbbade1.jimcontent.com/download/version/1331312006/module/4767115165/name/Outils_AF.pdf, consulter le 12/05/2017.

المبحث الثالث: معايير التدقيق الداخلي المساهمة في تحسين الأداء المالي

يساعد التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي من خلال كشف الانحرافات والاطفاء التي تقع على مستوى القوائم المالية، حيث يتم الإشارة اليها من خلال التقرير الذي يقدمه المدقق الداخلي الى الجهات المسؤولة، وحتى عمله منظم يقوم بالاعتماد على المعايير التي وضعت من طرف الهيئات العالمية للتدقيق.

المطلب الأول: مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي

أشار المعيار رقم 2130 من معايير التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين على ضرورة تقييم نظام الرقابة الداخلية والعمل على تحسينه بصفة مستمرة وذلك مواكبة للتطورات والمستجدات الحاصلة على مستوى عالم الاعمال.

حيث يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحقيق اهداف المؤسسة خاصة المالية منها والمعنية بإعداد قوائم مالية تعكس الوضع المالي الصحيح للمؤسسة¹، كما يعتبر نظاما فعالا يعمل على تشخيص الخلل في عمليات الإدارة واي خلل متعلق بالأمور المالية والتأكد من سير العمل وفق الضوابط المقررة وإجراءات صحيحة وذلك من خلال²:

- ✓ فحص الدقة الحسابية والمحاسبية للسجلات؛
- ✓ فحص المعاملات والتأكد كم تنفيذها وفق القرارات العامة؛
- ✓ التأكد من ان كافة المعاملات والاحداث المالية تسجل أولا بأول، وفي حسابات مخصصة لها وفي الفترة المالية التي تعود اليها.

كما تعتبر (التقارير المالية، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) بالإضافة الى أدوات التحليل المختلفة من وسائل الرقابة على الأداء المالي التي تساعد على تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات والذي يتوقف نجاحها على مصداقية هذه التقارير والمعلومات³.

وحتى تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالمصداقية والدقة وتكون معبرة عن المركز المالي للمؤسسة، ويمكن الاعتماد في قياس الاداء المالي واتخاذ القرارات يجب ان تكون مصادق عليها من طرف المدقق، وذلك بعد القيام بعمليات الفحص والرقابة واعداد التقرير الذي يتضمن صحة ودقة المخرجات المحاسبية المتمثلة في الميزانية جدول حسابات النتائج ويتضمن الملاحظات والتوصيات الضرورية⁴.

مما سبق يمكن القول ان وجود نظام رقابة داخلية فعال يضمن تدفق سليم للمعلومات والبيانات المحاسبية التي تستخدم في التحليل المالي ويساهم في حماية أصول المنشئة وبالتالي تدعيم مركزها المالي.

¹ محمد سمير دهيرب، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO)، مجلة مثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية بدون عدد، جامعة مثنى، العراق، 2010، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=42260>، تاريخ الاطلاع: 1017/2/23، ص: 4.

² مجيد الشرع، الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، جامعة المستنصرية، العراق، 2010، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=35305>، تاريخ الاطلاع: 2017/2/23، ص: 66، 75.

³ فيحاء عبد الخالق بكوع، منبل مجيد احمد، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92، جامعة موصل، العراق، 2012، <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=85410>، تاريخ الاطلاع: 2017/2/25، ص: 176.

⁴ على شيتو، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

ان الحفاظ على أصول المؤسسة وضمان بقائها واستمرارها يتوقف على مدى قدرتها على إدارة المخاطر، وقد أكد المعيار رقم 2120 من معايير التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين على ضرورة مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر من اجل العمل على تحسين مساره.

حيث ان الغاية من إدارة المخاطر تتمثل في تخفيف احتمالات حدوث الخسائر وتخفيض النتائج المالية لها عند وقوعها وللقيام بذلك لا بد من القيام بإجراء عدة خطوات تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر داخل المنشأة، وبعد التعرف عليها يتم تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع ان تنتج عنها، بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل معها وكيفية الاستجابة لها¹.

و يلعب التدقيق الداخلي دورا أساسيا في عملية تقييم المخاطر وذلك من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول بان التقييم الذي تم على أساسه التعامل مع المخاطر قد تم بشكل صحيح، حيث من الممكن ان تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر (كقبول الخطر، او تجنبه او التخفيف منه) استنادا الى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، وفي هذه المرحلة يبرز دور التدقيق الداخلي باختبار نظام الرقابة الداخلية ودوره في تخفيف المخاطر او التخلص منها من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط واستراتيجيات واهداف المؤسسة، وتقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية البديل الذي اتبع للتعامل معها².

وعلى المستوى المالي يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من كل بند من بنود المركز المالي وقائمة الدخل للوقوف على صحة وواقعية الأرقام الواردة في القوائم المالية والتأكد من مدى تطابق المبالغ الظاهرة في هذه القوائم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها³.

باعتبار ان القوائم المالية وملحقاتها مصدرا أساسيا للمعلومات عن طبيعة المخاطر وتساهم في الكشف المبكر عنها، فالتغير في حجم المبيعات ومعدل دوران المخزون (باعتبار ان المبيعات احد مكوناته) يزودان الإدارة بمؤشرات عن السوق ومنتجاتها فالاتجاه العكسي لتلك المؤشرات يمكن ان يعبر عن وجود تغير او منافسة سعرية، او يكشف عن انخفاض في جودة المنتج، كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف، وذلك بتحليل المبيعات الى محلية تصديرية و استرادية، ومعرفة العملات وحصة كل عملة، كما يمكن الكشف عن مدى التعرض الى مخاطر أسعار الفائدة وذلك من واقع قائمة الدخل⁴.

¹ حسين احمد دحدوح، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سوريا-دراسة ميدانية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 5، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، 2014، تاريخ الاطلاع: 2017/3/14، ص: 380.

² هيا مروان إبراهيم لزن، مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق اطار – coso دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة-، رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، 2016، ص: 70.

³ شقيري نوري موسى واخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص: 92.

⁴ عبد القادر شلال، علال قاشي، مداخلة بعنوان مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة اكلبي امحمد اولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 26-27/11/2013، تاريخ الاطلاع: 2017/3/14، ص ص: 5، 6.

بالإضافة الى ذلك توجد مخاطر مالية أخرى تحدث بسبب اعتماد الإدارة على مصادر تمويل مقترضة، فكلما زاد اعتماد الإدارة على الاقتراض كلما زادت المخاطر المتمثلة في احتمال عدم القدرة على السداد (اما أصل القرض او الفائدة)، والاصل في هذا ليس الاقتراض في حد ذاته وإنما احتمال انخفاض مستويات التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة التي تلتزم الإدارة بتسديدها¹، وهذا ما تبرزه قائمة التدفقات النقدية.

كما يمكن ان تتعرض القوائم المالية الى مخاطر كالتحريفات المقصودة او حذف المبالغ او الإفصاحات في البيانات المالية من اجل خداع مستخدميها، ويمكن ان يتضمن تقديم التقارير المالية الاحتمالية ما يلي²:

✓ الخداع كالتلاعب او التزوير او اجراء تغييرات في السجلات المحاسبية او الوثائق المدعمة التي اعدت منها القوائم المالية.

✓ التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، او الحذف المتعمد للأحداث والعمليات او أي معلومات جوهرية أخرى.

✓ سوء استعمال متعمد لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمتعلقة بالقياس والاعتراف والتصنيف او العرض والإفصاح.

تشكل هذه المخاطر تهديدا على المؤسسة خاصة على مستوى أدائها المالي كما يمكن ان تعرضها الى مخاطر الإفلاس، هنا يأتي دور إدارة المخاطر بالتنسيق مع المدقق الداخلي حيث يتم تكثيف الجهود والتركيز على كشف مثل هذه المخاطر في الوقت المناسب والعمل على تصحيح مسارها ومحاولة التقليل من حدتها، كما يتم العمل على كشف التلاعبات التي تحدث على مستوى القوائم المالية من غش وتحريفات والعمل على تجنبها في المستقبل، مما يسهم في حماية أصول المؤسسة ويضمن سلامة وصحة التقارير المالية مما يزيد من ثقة جمهور المساهمين وأصحاب المصالح في المؤسسة ويجلب مساهمين ومتعاملين جدد، وهذا يساهم في تعزيز المركز المالي للمؤسسة وبالتالي تحسين أدائها المالي.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

² شادن هاني عرعار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة ماجستير محاسبة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص: 49.

المطلب الثالث: مساهمة الحوكمة في تحسين الأداء المالي

تعد وظيفة التدقيق الداخلي وسيلة مهمة لتعزيز الحوكمة حيث نص المعيار رقم 2110 من معايير التدقيق الداخلي الصادرة سنة 2017 عن معهد المدققين الداخليين على ضرورة تدعيم مسار الحوكمة وتقييمه وتفعيله من اجل تحسين جودة أداء المؤسسات ومساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات.

يقصد بحوكمة الشركات الإدارة الرشيدة للمؤسسة، وهي بشكل عام مجموع القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح وتحافظ على حقوق كل الأطراف¹، وتجدر الإشارة الى انه توجد خمسة مبادئ أساسية لترسيخ القواعد الحاكمة في ممارسة إدارة الشركات تتعلق ب:²

1. حقوق المساهمين: يتعين ان يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات حماية المساهمين، وذلك من خلال ضمان حقهم في المشاركة في الأرباح، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة. كما يتيح لهم الحق في التأثير في الشركة بالمشاركة في الاجتماعات العامة للمساهمين من خلال اختيار أعضاء مجلس الإدارة وتشكيل المجلس وادخل تعديلات وغيرها.
2. المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب ان يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمون الأجانب. كما ينبغي ان تتاح لهم فرصة الحصول على تعويض في حالة انتهاك حقوقهم.
3. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات: يجب ان ينطوي إطار ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يراها القانون، وان يعمل على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
4. الإفصاح والشفافية: ينبغي ان يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات تحقيق الإفصاح الدقيق (في الوقت الملائم) بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها: الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة سلطات الإدارة.
5. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب ان يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الإدارة بالشركات المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة الى جانب توجيه استراتيجية الشركة، وان يضمن مساءلة مجلس الإدارة من طرف الشركة والمساهمين،

ان التطبيق السليم لهذه المبادئ يلزم كل من المدراء ومجلس الإدارة وأصحاب القرار في الشركة مراعات اهداف كل الأطراف للتقليل من تضارب المصالح داخل الشركة كما يضمن نزاهة المعلومات وصدقها وصحة الحسابات المعروضة، ويزيد التدخل والاشراف من طرف المساهمين والجمعيات العمومية ومجلس الإدارة وأجهزتها التنفيذية، وذلك من اجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وتنمية

¹ احمد على خضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2012، ص: 81، 83.

² امين السيد احمد لطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 181، 194.

المدخرات وتعظيم الأرباح وإتاحة فرص عمل جديدة، كما ان هذه القواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون و العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي وتهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف الشركة وتجنب الوقوع في الأزمات من خلال ترسيخ العديد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في السوق ويكشف حالات التلاعب مما يؤدي الى رفع ثقة المتعاملين والعمل على استقرار المؤسسة وزيادة كفاءتها ، وبالتالي اقبال الكثير من المستثمرين من اجل الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من راس مالها وانشطتها وارباحتها وبالتالي تحسن أدائها المالي¹.

وتجدر الإشارة الى ان دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات لا يمكن ان يكون فعالا الا اذا توفرت الخصائص التالية في هيكل الحوكمة²:

✓ القدرة على منح الضمان بان الوكيل يأخذ القرارات التي تتوافق والعقد الذي تم تأسيسه بين الوكيل والمالك (المساهمين) وضمان تدفق راس مال لتمويل المؤسسات.

✓ الحد من الاثار المترتبة على عدم اتساق المعلومات بين المديرين ومزودي راس المال والذي يمكن ان يؤدي الى ضياع ثروة المقرضين.

✓ القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري، ومواجهة التحايل والخداع الذي يوجه لسلب مصادر واموال المؤسسة.

في الأخير يمكن القول ان الممارسة السليمة للحوكمة والتطبيق الجيد لمبادئها يحقق النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسة، بدأ من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الى ادنى عامل فيها، كما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المؤسسة ويقلل من الانحرافات والاطعاء ويمنع استمرارها مما يخفض من تكاليف معالجتها، كما يعمل على حماية مصالح وحقوق المساهمين ويدعم المناخ الاستثماري والأداء المالي ويشجع الشفافية في الحياة الاقتصادية³.

¹ حابي احمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجر، العدد 2015/6/2، درابرية الجزائر، 2015.

<http://www.epsecg-alger.dz/pdf/LE%20MANAGER%20N2-A.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/2/2، ص: 83، 84.

² يحيوي الهام ، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية -حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة لتعليب (NCA) بالروبية-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2014/5، ورقلة، الجزائر، 2014، <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6971/1/ABPR0504.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/2/2، ص: 66.

³ جناي محمد علاء الدين، محمد البراق، مداخلة بعنوان مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة -دراسة ميدانية-، الملتقى الدولي 13 حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرغبات-، جامعة حسينية بن بوعل، شلف، الجزائر، يومي 15/14 نوفمبر 2016، <http://dspace.univ-chlef.dz:8080/jspui/bitstream/handle/123456789/980/002.pdf?sequence=1&isAllowed=y>، تاريخ الاطلاع: 2017/2/8، ص: 8.

خلاصة:

يعد الأداء المالي من اهم الأنشطة التي تسعى المؤسسة الى تحسينها باعتباره المرآة العاكسة لوضعيتها ومركزها المالي ويعكس مدى قدرتها على البقاء والاستمرار.

حيث تقوم المؤسسة بتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات مختلفة وبالاعتماد على المبالغ الظاهرة في القوائم المالية من اجل التأكد من مدى نجاح وفعالية سياسة المؤسسة ومدى قدرتها على توليد الأرباح وجلب الاستثمارات.

وحتى يتم ذلك لابد ان تكون القوائم المالية خالية من الأخطاء وتعبّر عن المركز المالي للمؤسسة بكل شفافية ومصداقية، وهنا يأتي دور المدقق الداخلي الذي يقوم بفحص هذه القوائم والتأكد من سلامتها حتى تزيد ثقة المتعاملين مع المؤسسات ويتأكد أصحاب المصالح من ضمان حقوقهم.

ومن اجل ذلك تم اعتماد مجموعة من المعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي التي تساعد في تحسين الأداء المالي، فالرقابة الداخلية تزيد الثقة في القوائم المالية، وبالنسبة لإدارة المخاطر فاكتشافها ومعالجتها في الوقت المناسب يجنب المؤسسة تكاليف هي في غنى عنها، اما بالنسبة للحوكمة فالتطبيق السليم لمبادئها يساهم في زيادة راس المال والحفاظ على حقوق المساهمين، وبالتالي فهذه المعايير تزيد الثقة في المؤسسة مما يجلب لها متعاملين وبالتالي زيادة الثروة وتحسن أدائها المالي.

الفصل الثالث

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم اسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة حيث تم القيام بزيادة ميدانية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم من اجل تقييم أدائها المالي، واكتشاف واقع التدقيق الداخلي بها ومدى مساهمة معاييرها في تحسين الأداء المالي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة الجزائرية للمياه

المبحث الثاني: قياس الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الثالث: دور معايير التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة الجزائرية للمياه -وحدة مستغانم-

تعد مؤسسة الجزائرية للمياه مؤسسة اقتصادية تجارية، تزود المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة والجماعات المحلية بالمياه سواء للشرب أو الاستعمال العادي، حيث ستعرف أكثر على المؤسسة وحدة مستغانم وهيكلها التنظيمي وذلك من خلال الاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

تأسست المؤسسة سنة 1987 حيث تسمى سابقا بمقاولة لتسيير مياه مستغانم اما الان فأصبحت تسمى بالجزائرية للمياه. هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01/101 المؤرخ في 21 أبريل 2001 تحت وصاية وزارة الموارد المائية، وجاء انشاء الجزائرية للمياه في اعقاب الإصلاحات المؤسسية التي بدأتها الحكومة لضمان إدارة سليمة للموارد المائية وفي نفس الوقت ضمان المصلحة العمومية وجودة الخدمة. حيث تتميز المؤسسة بكونها مستقلة ماليا وذات شخصية معنوية تخضع في علاقتها بالدولة لجميع القواعد والنظم الإدارية، ومن اهم التغييرات التي وصلت اليها الجزائرية للمياه تصفية مياه البحر وتنقيتها لجعلها صالحة للشرب ولتوزيعها على السكان، وهي تعتبر من اهم التغييرات التي شهدتها المؤسسة.

المطلب الثاني: ماهية مؤسسة الجزائرية للمياه

في هذا المطلب سنتعرف على مؤسسة الجزائرية للمياه بالإضافة الى مهامها، كما سنتطرق الى الإمكانيات التي تمتلكها المؤسسة سواء المادية او البشرية.

1. التعريف بمؤسسة الجزائرية للمياه: هي مؤسسة اقتصادية تجارية تقع في خزان سيدي بن حوى ص.ب 528 مستغانم، وتعتبر من اهم المؤسسات الحساسة التي لها دور فعال في الاقتصاد الوطني وكذلك تعتبر بالنسبة للمجتمع اهم ركيزة لاستمرار الحياة. فقد عملت المؤسسة بكل تقنياتها لبذل مجهود لإيصال المياه لمنازل المواطنين وجميع المؤسسات الخاصة والعامة.

2. مهام مؤسسة الجزائرية للمياه: بالإضافة الى عملية انتاج وتوزيع وتخزين ومعالجة المياه، تقوم المؤسسة بما يلي:

- تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني.
- تسيير عملية انتاج مياه الشرب ونقصها وتوزيعها ومعالجتها وتخزينها وتجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها عبر مختلف البلديات.
- مراقبة نوعية المياه الموزعة.
- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع.
- ادخال تقنيات جديدة للمحافظة على المياه.

3. إمكانيات مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم: تمتلك وحدة مستغانم مجموعة من الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية، سنذكرها بالتفصيل فيما يلي:

1.3. الإمكانيات المادية: تتضمن التسيير والمنشآت القاعدية بالإضافة الى الموارد المادية.

الجدول رقم (1-3): التسيير والمنشآت القاعدية والموارد المادية الخاصة بمؤسسة الجزائرية للمياه

التسيير	
عدد البلديات المسيرة	32
نوع التسيير	تسيير كلي مزدوج
عدد سكان الولاية	800441 ساكن
عدد السكان المستفيدين	643491 ساكن
المنشآت القاعدية	
الطول الإجمالي للشبكة	1461 km
عدد الخزانات	112
قدرة التخزين	276600 m ³
عدد الابار العميقة والعيون	65
عدد محطات الضخ	28
محطة معالجة المياه	01
قدرة المعالجة	25000 m ³ /j
محطة تحلية مياه البحر	01
قدرة الضخ	200000 m ³ /j
الموارد المائية	
المياه الباطنية	1472 10 ³ m ³
المياه السطحية	5676 10 ³ m ³
مياه البحر (التحلية)	35548 10 ³ m ³
المردود التقني	96%
المردود التجاري	65%
المردود الاجمالي	62%
عدد التسريبات المصلحة	10246

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه.

3.3. الإمكانيات البشرية:

يبلغ العدد الكلي لعمال مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم 778 عامل مهني تنقسم الى:

- 462 عامل بعقد دائم غير محدود المهلة (CDI).

- 316 عامل بعقد دائم محدود المهلة (CDD).

فيما يلي سيتم تقديم معلومات تفصيلية عن الإمكانيات البشرية الخاصة بمؤسسة الجزائرية للمياه

الجدول رقم (2-3): معلومات تفصيلية عن الإمكانيات البشرية

العدد	المهنة
09	اطار سامي (cadre supérieur)
111	اطارات (les cadres)
158	مستخدمين (maitrise)
500	التنفيذ (exécution)

ملاحظة: من 500 عامل في التنفيذ نجد 285 عون امن.

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه.

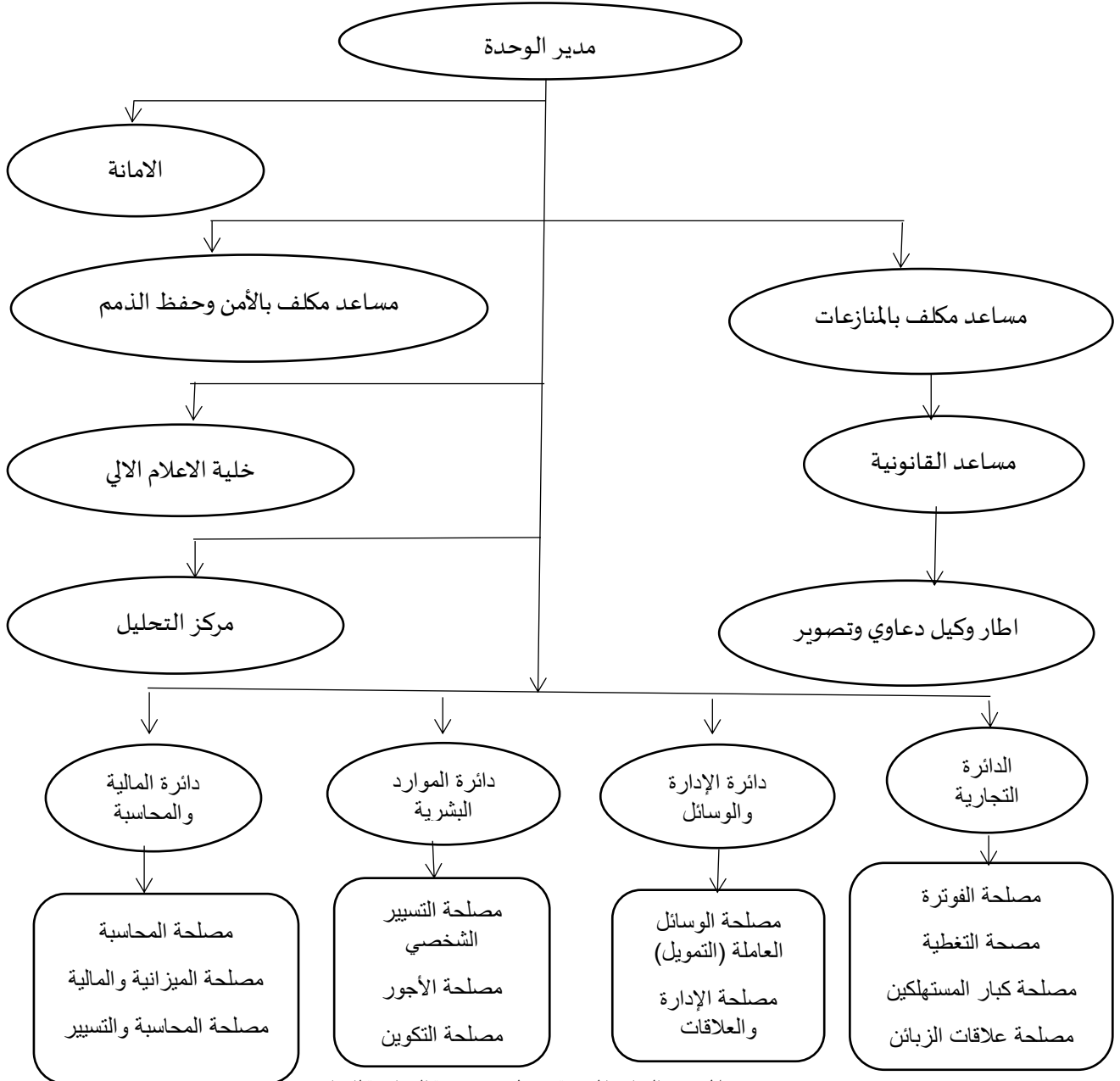
المطلب الثالث: تقديم وشرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه -وحدة مستغانم-

لكل مؤسسة هيكل تنظيمي خاص يحدد أسلوب عملها ويحدد المسؤوليات لكل وظيفة من وظائفها، فيما يلي سيتم تقديم الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه مع شرح مفصل لمهام كل مصلحة من مصالحه.

1. الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه:

يوجد داخل المؤسسة هيكل تنظيمي فعال يسهل عملية التنسيق بين مختلف الوظائف بالإضافة ويساعد على تحقيق الأهداف وصنع القرار، ويحتوي الهيكل التنظيمي لمؤسسة (ADE) على أربع دوائر تعمل تحت اشراف ورقابة مدير الوحدة.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم



المصدر: الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه.

2. شرح مختلف مصالح الهيكل التنظيمي: تتمثل مهام ومسؤوليات كل مصلحة فيما يلي:
 - مدير الوحدة: هو المسؤول والمسير للمؤسسة تجده على رأس مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة. له الحق في اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر، ومن مهامه التمتع بالسلطة التي تمكنه من القيام بمسؤولياته كاملة لتحقيق الأهداف.
 - الأمانة: تلعب دور الوسيط بين المسؤول والمصالح الداخلية والخارجية للمؤسسة، ويكمن دورها في تسجيل الرسائل واستقبال الزوار وكذلك هواتف المدير، ولها دور فعال في حفظ اسرار المهنة.
 - المساعد المكلف بالمنازعات: تعد من اهم المصالح الموجودة بالمؤسسة بصفتها الواجهة القانونية التي تتضمن هيبه المؤسسة سواء مع الزبائن او المتعاملين. كما تعتبر همزة وصل بين كل المصالح، وتقوم بدراية ملفات ديون الزبائن بحيث يتم دراسة كل ملف على حدا ومن ثمة يتم استدعاء الزبون لتسوية وضعيته بصفة ودية عن طريق اعذاره (نموذج عن وثيقة اعذار) كما تقوم المؤسسة بتقديم تسهيلات وهذا عن طريق الدفع بالتقسيط (نموذج عن تعهد شرقي للدفع بالتقسيط والاعتراف بالدين، ونموذج الاعتراف بالدين)، وإذا لم يستجيب الزبون للاستدعاء او لم يتم التوصل لنتيجة فان الملف يحال مباشرة الى القضاء للفصل فيه.
 - المساعد القانوني: من مهامه:
 - أ- اعلام المواطنين او الإنذار بالقطع.
 - ب- تمثيل المؤسسة في المجالس القضائية.
 - إطار وكيل دعاوي وتصوير: يقوم بتصوير عملية سرقة المياه ويقوم بطبع الصور وكتابة محضر عليها لتسلم الى المدير.
 - المساعد المكلف بالأمن وحفظ الدمم: مسؤول عن توفير الامن وعن أعوان الامن والحراس والمحافظة على كل ما هو ملك للشركة من معدات وتجهيزات أي كل ممتلكاتها بصفة عامة لتوفير الظروف الأمنية وشروط الوقاية.
 - مركز التحليل: يشرف عليه رئيس حيث يقوم بمراقبة وتحليل المياه للتأكد من سلامتها من الجراثيم المضرة بالصحة، وذلك من اجل إيصال مياه صالحة للشرب للمواطنين، ومراقبة نوعية المياه الموزعة عبر الشبكات من الابار والخزانات فهناك مخبر التحاليل الفيزيائية، ومخبر التحاليل الكيميائية، ومخبر تحليل المعادن.
 - الدائرة التجارية: بما ان المؤسسة تحمل طابع تجاري وصناعي فان هذا يستدعى وجود دائرة تجارية تشرف على الشؤون الاقتصادية والتجارية في المديرية، وتقوم بمتابعة الملفات ومراسلات مستهلكي الماء، ومن مهامها:

➤ القيام بعملية بيع الماء بمقابل.

➤ وضع استراتيجية للمؤسسة.

وتضم الدائرة التجارية أربعة مصالح، تتمثل فيما يلي:

أ- مصلحة الفوترة: تعتمد على وسائل الاعلام الالي حيث تسهل لها عملية الفوترة التي تتم على مستواها حسب المواعيد المحددة لكل ثنائي او ثلاثي.

ب- مصلحة التغطية: تقوم بتغطية ومتابعة ديون المؤسسة للمستهلكين الذين لم يقوموا بتسديد فواتيرهم.

ت- مصلحة كبار المستهلكين: يقصد بكبار المستهلكين الشركات والمؤسسات والإدارات والمحلات والمطاعم، أي كل ما هو تجاري يستهلك الماء، وتكون المواعيد المحددة فيها ثنائية.

ث- مصلحة علاقات الزبائن: هي المصلحة الأولى التي تستقبل الزبون وتضع علاقة بين المؤسسة والزبون. كما تقوم باستقبال احتياجات الزبائن ومعالجتها.

- دائرة الإدارة والوسائل: وتضم:

أ- مصلحة الوسائل العامة (التموين): فهي مسؤولة عن المواد واللوازم وتقوم بتقديم وسائل استثمارها في سجلات رسمية لدى الهيئات القضائية.

ب- مصلحة الإدارة والعلاقات الخارجية: أي ان هذه الإدارة تقوم بشراء كل ما تحتاجه وذلك بإبرام صفقات وهي تشرف على توزيع كل ما تجلبه.

- دائرة الموارد البشرية والتكوين: تضم هذه المصلحة أربع مصالح. وهي كالتالي:

أ- مصلحة المستخدمين: هي المصلحة الأولى التي يتصل بها العامل. حيث تقوم بمتابعة المسار الوظيفي لكل عمال المؤسسة من دخولهم الى غاية التقاعد والحفاظ على حقوقهم، ومن الوثائق التي تنجز على مستوى هاته المصلحة نذكر (نموذج وثيقة سند عطلة، نموذج وثيقة ممارسة المهنة).

ب- مصلحة الأجور: هي المصلحة التي تقوم بإعداد الأجور شهريا وكشف الرواتب لكل عمال المؤسسة.

ت- مصلحة التكوين: هي المسؤولة عن تكوين العمال في مجال عملهم، ويكون هذا التكوين اجباري على كل عامل، ويوجد مركزين للتكوين هما: (مركز التكوين بتيزي وزو خاص بالتقنيين، ومركز تكوين بقسنطينة خاص بالإداريين).

من مهام دائرة الموارد البشرية والتكوين نذكر ما يلي:

➤ التنسيق بين المراكز التابعة للوحدة وحتى المصالح الأخرى.

➤ ترقية العمال وتكوينهم.

➤ الحرص على الفحوصات الطبية.

➤ تحديد أجور العمال.

➤ دراسة ملفات التوظيف.

➤ تحديد مناصب العمل.

➤ دراية ملفات التوظيف.

➤ تحديد مناصب العمل.

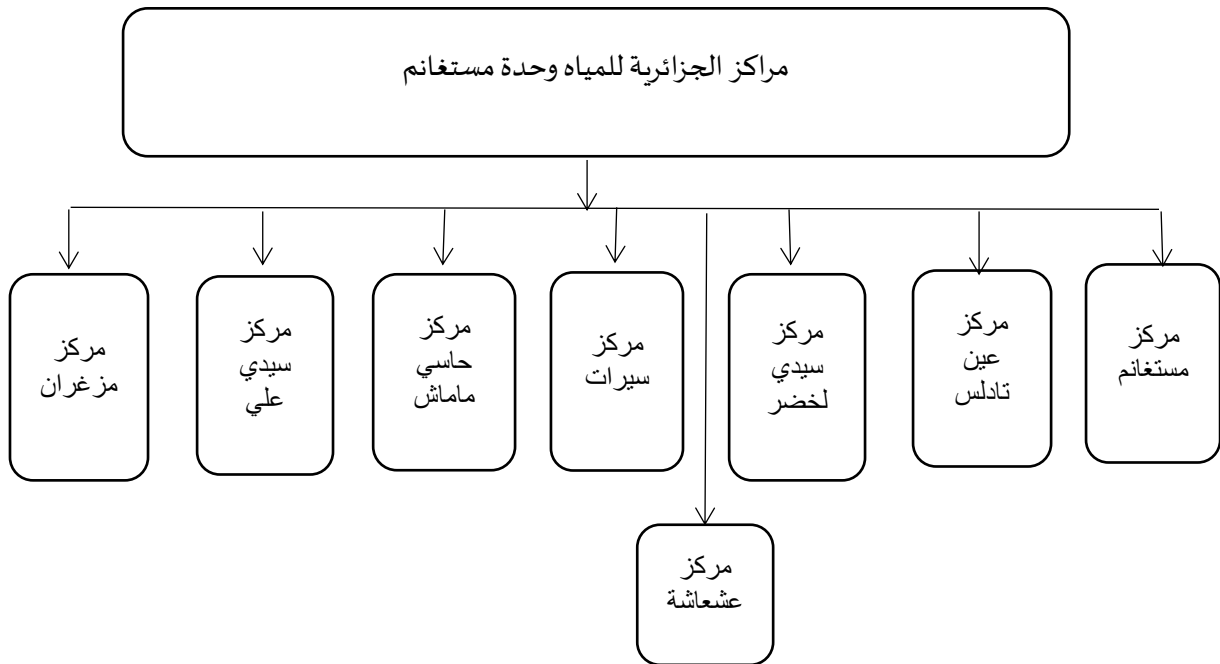
- دائرة المحاسبة والمالية: وتضم مصلحتين وهما:

أ- مصلحة المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بمعالجة جميع العمليات المحاسبية وإظهار كافة البيانات والمعلومات وتحليل النتائج واعداد الميزانية السنوية.

ب- مصلحة المالية: تتكفل بإدارة الشؤون المالية. من خلال اصدار الشيكات ومراقبة الإيرادات والنفقات لمعرفة وضعيتها المالية.

3. هيكل خاص بمختلف الوكالات: توجد العديد من المراكز التابعة للمؤسسة الام، وهي موزعة على الدوائر التابعة للولاية، وذلك من اجل تسهيل عملية وصول المواطن الى الإدارة ودفع الفواتير المترتبة على عاتقهم، وتقليل الوقت والجهد.

الشكل رقم (2-3): هيكل لمختلف الوكالات التابعة لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم



المصدر: الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه.

المبحث الثاني: قياس الأداء المالي للمؤسسة

من اجل التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة سيتم قياس أدائها المالي من خلال عرض وتحليل القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها والافصاح عنها سنويا، وحساب النسب المالية وكل من المردودية والتوازنات المالية، ومقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع من خلال عرض الميزانية التقديرية وذلك اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: القوائم المالية

في هذا المطلب سيتم عرض كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج الخاصة بمؤسسة الجزائرية للمياه بشكل مختصر والمتعلقة بسنتي (2014/2013). وذلك بالاعتماد على الميزانية وجدول النتائج مفصلين (انظر الملحق رقم: 5، 6، 7، 8).

1. عرض وتحليل الميزانية المختصر للمؤسسة:

سيتم عرض أصول المؤسسة حسب الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على وثائق المؤسسة لسنتي (2013-2014). كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): جانب الأصول مؤسسة الجزائرية للمياه

النسبة %	2014	النسبة %	2013	البيان
14,62%	186 566 675,63	14,10%	156 331 152,85	أصول ثابتة
3,71%	47 365 331,34	4,83%	53 505 763,33	أصول متداولة
54,54%	696 195 210,30	53,57%	594 020 522,59	قيم الاستغلال
27,13%	346 277 777,12	27,51%	305 049 313,22	قيم غير جاهزة
				قيم جاهزة
85,38%	1 089 838 318,76	85,90%	952 575 599,47	مجموع الأصول المتداولة
100%	1 276 404 994,39	100%	1 108 906 752,32	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم (انظر الملحق رقم 6).

بعد الاطلاع على أصول المؤسسة وتحليلها نلاحظ ان أصول المؤسسة سجلت تطورا بالمقارنة بين سنتي 2013، 2014، حيث قدرت سنة 2013 بقيمة 1 108 906 752,32، اما في سنة 2014 فقد ارتفعت قيمتها حيث بلغت 1 276 404 994,39، أي تغيرت بنسبة 15,10% مقارنة بسنة 2013. ويرجع هذا الى:

- ارتفاع في قيمة الأصول الثابتة حيث كانت 156 331 152,85 في سنة 2013، وارتفعت سنة 2014 حيث بلغت قيمة 186 566 675,63، أي سجلت ارتفاع بقيمة 19,34% مقارنة بسنة 2013.

- اما فيما يخص الأصول المتداولة فقد سجلت هي الأخرى ارتفاع حيث كانت في سنة 2013 تقدر ب 952 575 599,47 وفي سنة 2014 ارتفعت الى 1 089 838 318,76، أي بقيمة 14,41% مقارنة بسنة 2013.

ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع في القيم الجاهزة بنسبة 17,2% وكذا ارتفاع في القيم الجاهزة بنسبة 13,52%. ومن جهة أخرى شكلت الأصول المتداولة اغلبية الأصول حيث كانت نسبتها خلال فترة الدراسة 85,90%، 85,38%.

فيما يلي عرض خصوم المؤسسة حسب الميزانية المالية المختصرة بالاعتماد على وثائق المؤسسة لسنتي (2013-2014). كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): جانب خصوم لمؤسسة الجزائرية للمياه

النسبة %	2014	النسبة %	2013	البيان
22,25-%	-284 055 463,74	19,69-%	-218 393 513,34	أموال خاصة
17,45%	222 679 157,06	14,83%	164 425 759,6	ديون طويلة الاجل
4,81-%	-61 376 306,68	4,87-%	-53 967 753,74	أموال دائمة
104,81%	1 337 781 301,07	104,87%	1 162 874 506,06	ديون قصيرة الاجل
100%	1 276 404 994, 39	100%	1 108 906 752,32	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم (انظر الملحق رقم 7).

بعد الاطلاع على خصوم المؤسسة لسنتي 2013، 2014 ومقارنة نتائجها وتحليلها نلاحظ انها سجلت:

- انخفاض في قيمة الأموال الدائمة لسنة 2014 بنسبة 13,73% مقارنة بسنة 2013، ويرجع سبب هذا الانخفاض الى:
- ✓ انخفاض قيم الأموال الخاصة لسنة 2014 مقارنة مع سنة 2013، حيث قدرت نسبة الانخفاض ب 30,06%.
- ✓ وارتفاع الديون طويلة وقصيرة الاجل حيث في سنة 2013 بلغت قيمتها 164 425 759,6، وارتفعت سنة 2014 الى 222 679 157,06 أي بنسبة 35,43% ويرجع الارتفاع في الديون الى
- بالنسبة للديون قصيرة الاجل فشهدت هي الأخرى ارتفاعا بنسبة 15,04% مقارنة بسنة 2013، وذلك راجع الى زيادة قيمة الديون قصيرة الاجل التي تطلبها المؤسسة.

2. عرض وتحليل جدول النتائج للمؤسسة:

سيتم استعراض جدول حسابات النتائج لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم اعتمادا على وثائق المؤسسة وذلك للسنتين 2013-2014. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): جدول النتائج لمؤسسة الجزائرية للمياه

التغير	2014	2013	البيان
40,89%	1 267 136 834,56	899 394 854,13	انتاج السنة المالية (1)
6,82%	370 555 843,06	346 910 334,06	استهلاك السنة المالية (2)
62,28%	896 580 991,50	552 484 520,07	القيمة المضافة للاستغلال = 1 - 2
7,78%	504 450 667,61	468 035 338,07	(-) أعباء المستخدمين
39,77%	37 463 188,56	26 801 875,71	(-) الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
515,23%	354 667 135,33	57 647 306,29	اجمالي فائض الاستغلال
16,61%	4 798 048,62	4 114 596 ,29	(+) منتجات تشغيلية أخرى
31,44%	2 264 695,40	3 303 195,00	(-) أعباء تشغيلية أخرى
91,94%	211 179 576,40	110 023 246 ,56	(-) المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
—	31 519 800,72	—	(+) استرجاع من خسائر القيمة والمؤونات
444,31%-	177 540 712,87	-51 564 538,98	النتيجة التشغيلية (3)
—	—	—	النتيجة المالية (4)
444,31%-	177 540 712,87	-51 564 538 ,98	النتيجة العادية قبل الضرائب = 3 - 4
291,44%	—	—	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
44,27%	-19 149 093,87	-4 891 933,49	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
16,48%	1 303 454 683,90	903 509 450,42	مجموع منتجات الأنشطة العادية (5)
	1 106 764 877,16	950 182 055,91	مجموع أعباء الأنشطة العادية (6)
521,42-%	-196 689 806,74	46 672 605,49	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (7) = (5 - 6)
—	—	—	نتيجة غير عادية (8)
521,42-%	-196 689 806,74	46 672 605,49	صافي نتيجة السنة المالية 7 - 8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم (انظر الملحق رقم 8).

بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لإنتاج السنة المالية فقد كان 899 394 854,13 خلال سنة 2013، وبالمقارنة مع سنة 2014 فنلاحظ انه ارتفع حيث بلغ 1 267 136 834,56، أي ارتفع بنسبة 40,89%، وهذا راجع الى ارتفاع رقم الاعمال حيث حققت المؤسسة رقع اعمال موجب خلال السنتين وارتفع بنسبة 14,02% مقارنة بسنة 2013.
- وكذلك بالنسبة للقيمة المضافة للاستغلال ارتفعت 62,28% وذلك راجع الى زيادة نشاطات الاستهلاك بنسبة 6,82%، وارتفاع انتاج السنة المالية بنسبة 40,89%.
- وبالنسبة للفائض الإجمالي للاستغلال فقد سجل سنة 2013 بقيمة 57 647 306,29 ونلاحظ انه خلال سنة 2014 ارتفعت قيمته حيث بلغت 354 667 135,33 بنسبة 515,23% مقارنة بسنة 2013 وذلك راجع الى زيادة أعباء المستخدمين بنسبة 7,78% مقارنة بسنة 2013.
- وفيما يخص النتيجة الصافية للاستغلال فقد سجلت خلال سنة 2013 بقيمة 46 672 605,49 وانخفضت بشكل كبير هذه القيمة في سنة 2014 حيث قدرت ب -196 689 806,74 أي بنسبة -521,42%، ويرجع ذلك الى الزيادة في الأجور وارتفاع تكاليف التشغيل والاستغلال (مثلا فواتير الكهرباء كانت تبلغ 4 500 000,00 دج وأصبحت 22 000 000,00 دج)، بالإضافة الى ظهور تكاليف لم تكن مسجلة خلال السنوات السابقة تم تحميلها لسنة 2014 (انظر الملحق رقم 11).

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي بواسطة المؤشرات المالية

من اجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة سنقوم بقياس أدائها المالي باستخدام عدة مؤشرات منها النسب المالية والتوازنات المالية والمردودية وذلك اعتمادا على القوائم المالية.

1. النسب المالية: سيتم قياس الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة وذلك لسنتي (2013 – 2014) باستخدام النسب المالية. كما هو موضح في الجداول التالية:

الجدول رقم (3-6): قياس نسبة السيولة العامة لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
الأصول المتداولة	952 575 599,47	1 089 838 318,76
(/) ديون قصيرة الاجل	1 162 874 506,06	1 337 781 301,07
نسبة السيولة	0,82	0,81

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

نلاحظ ان نسبة السيولة خلال الفترة (2013 – 2014) اقل من 1 وكانت (0,82 / 0,81) على التوالي وتبين هذه النسبة ضعف في سيولة المؤسسة، ويدل ذلك على ان الأصول المتداولة غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الاجل وعلى ان راس المال العامل سالب، ويرجع ذلك الى انخفاض قيمة الأصول المتداولة.

جدول رقم (3-7): قياس نسبة التوازن الهيكلي لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
الأموال الخاصة	-218 393 513,34	-284 055 463,74
(/) الأصول الثابتة	156 331 152,85	186 566 675,63
نسبة التمويل الذاتي	-1,39	-1,52

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

من اجل قياس نسبة التوازن الهيكلي للمؤسسة قمنا بحساب نسبة التمويل الذاتي والمقارنة بين سنتي (2013 – 2014)، حيث حققت المؤسسة خلال سنة 2013 نسبة قدرت ب (-1,39) وهي نسبة ضعيف، وفي سنة 2014 انخفضت هذه النسبة الى (-1,52)، وهذا يدل على ان المؤسسة غير قادرة على تحقيق تمويل ذاتي وذلك بسبب المشاكل المالية التي تمر بها.

جدول رقم (3-8): قياس نسبة الاستقلالية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
الأموال الخاصة	-218 393 513,34	-284 055 463,74
(/) اجمالي الديون	1 327 300 265,66	1 560 460 458,13
نسبة الاستقلالية المالية	-0,16	-0,18

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية خلال السنتين (2013 – 2014) كانت منخفضة حيث قدرت على التوالي ب (-0,16/-0,16)، وهذا راجع الى ارتفاع اجمالي الديون وذلك بسبب عدم دفع الفواتير المتراكمة من طرف المستهلكين للمياه، كما ان الحكومة تسعى لخدمة الصالح العمومي فهي تفرض على المؤسسة تقديم تسهيلات للمستهلكين وفي المقابل لا تقدم دعم مادي.

2. المردودية: سيتم حساب كل من المردودية المالية والاقتصادية، وتحليل النتائج.

الجدول رقم (3-9): حساب معدل المردودية التجارية لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
نتيجة الدورة الصافية	46 672 605,49	-196 689 806,74
رقم الاعمال خارج الرسم	681 971 535,53	777 562 140,58
معدل المردودية التجارية	0,07	-0,25

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

من النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ ان المردودية التجارية كانت موجبة لسنة 2013 وكانت بمعدل 7%. اما سنة 2014 انخفضت حيث أصبحت -25%. يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض نتيجة الدورة الصافية.

جدول رقم (3-10): حساب معدل المردودية الاقتصادية لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
الفائض الإجمالي للاستغلال	57 647 306,29	354 667 135,33
الأصول الاقتصادية	1 108 906 752,32	1 276 404 994,39
معدل المردودية الاقتصادية	0,05	0,28

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

نلاحظ ان المردودية الاقتصادية جاءت موجبة خلال 2013، 2014. حيث ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنة 2014 حيث بلغت 28% بعدما كانت 7% سنة 2013، وهذا راجع الى ارتفاع اجمالي فائض الاستغلال مقابل الأصول الاقتصادية.

جدول رقم (3-11): حساب معدل المردودية المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
نتيجة الدورة الصافية	46 672 605,49	-196 689 806,74
الأموال الخاصة	-218 393 513,34	-284 055 463,74
معدل المردودية المالية	-0,21	0,69

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

بالنسبة للمردودية المالية كانت سالبة خلال سنة 2013 وكانت بمعدل 21-%، وأصبحت موجبة سنة 2014 حيث بلغت 69% وهذا راجع الى ارتفاع المردودية الاقتصادية.

3 التوازنات المالية: سيتم حساب كل من رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل، والخزينة، وتحليل النتائج.

الجدول رقم (3-12): حساب رأس المال العامل لمؤسسة الجزائرية للمياه

البيان	2013	2014
الأصول المتداولة	952 575 599,47	1 089 838 318,76
ديون قصيرة الاجل	1 162 874 506,06	1 337 781 301,07
رأس المال العامل	-210 298 960,59	-247 942 982,31

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

من خلال النتائج نلاحظ ان رأس المال العامل خلال السنتين كان سالبا، وهذا يدل على ان المؤسسة تواجه اختلال من جانب التوازن المالي، وتعتبر هذه الوضعية على ان الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الاجل مما يجعلها عاجزة على تسديد الديون في اجال الاستحقاق.

الجدول رقم (3-13): حساب احتياجات راس المال العامل لمؤسسة الجزائرية للمياه

2014	2013	البيان
1 089 838 318,76	952 575 599,47	أصول متداولة
346 277 777,12	305 049 313,22	-قيم جاهزة
1 337 781 301,07	1 162 874 506,06	-ديون قصيرة الاجل
—	—	-سلفات مصرفية
-594 220 759,43	-515 348 218,81	احتياجات راس المال العامل

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول ان احتياجات راس المال العامل سالب خلا السنتين 2013، 2014. وهذه الوضعية لا توقع المؤسسة في مشاكل. حيث تدل على ان السيولة تتدفق الى داخل المؤسسة بشكل كبير نظرا لان دوران الزبائن بمؤسسة الجزائرية للمياه أكبر من دوران الموردين.

الجدول رقم (3-14): حساب الخزينة لمؤسسة الجزائرية للمياه

2014	2013	البيان
-247 942 982,31	-210 298 960,59	راس المال العامل
-594 220 759,43	-515 348 218,81	احتياجات راس المال العامل
346 277 777,12	305 049 313,22	الخزينة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه –وحدة مستغانم-

فيما يخص الخزينة فنلاحظ انها موجبة خلال السنتين، ونلاحظ انها ارتفعت خلال سنة 2014. ويبدل ذلك على ان احتياجات راس المال العامل قادرة على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم الى الخزينة والذي ينبغي على المؤسسة استغلاله لتسديد ديونها قصيرة الاجل.

المطلب الثالث: عرض وتحليل الميزانية التقديرية للمؤسسة

تقوم المؤسسة محل الدراسة بإعداد ميزانية تقديرية وذلك من اجل حساب الانحرافات وتحليلها ومن ثمة القيام بالتصحيحات اللازمة وذلك من اجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والانتاج وتحسين الأداء المالي.

جدول رقم (3-15): الميزانية التقديرية لمؤسسة الجزائرية للمياه لسنة 2016

البيان	التقديري	الحقيقي	النسبة	الانحراف
انتاج السنة المالية	812 313	1 008 428	124%	-196 115
استهلاك السنة المالية	383 955	350 313	91%	33 642
القيمة المضافة للاستغلال	428 358	658 169	154%	-229 838
الفائض الإجمالي للاستغلال	-160 466	50 856	- 32%	-211 322
النتيجة التشغيلية	-182 486	23 397	13-%	-205 883
النتيجة المالية	---	---	---	---
النتيجة العادية قبل الضرائب	-182 486	23 397	13-%	-205 883
النتيجة الصافية	-182 486	23 397	13-%	-205 883

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة (انظر الملحق رقم 9).

نلاحظ ان انحراف رقم الاعمال موجب ويقدر ب (196 169 = 812 313 - 1 008 428) وهو ملائم وذلك لان التقديرات التي وضعتها المؤسسة للمبيعات كانت اقل من المبيعات المحققة، ويرجع هذا الارتفاع في المبيعات الى زيادة انتاج المياه من خلال تصفية مياه البحر (انظر الملحق رقم 13).

بالنسبة لاستهلاك السنة المالية نلاحظ انه موجب وذلك لان الاستهلاك التقديري أكبر من الاستهلاك الحقيقي ويعود سببه الى انخفاض مستوى الخدمات بنسبة 43% (انظر الملحق رقم 10)، كما هناك بعض المصاريف التي لم تسجل خلال هذه السنة المالية (بسبب انها لم تصل الى مصلحة المالية) (انظر الملحق رقم 13).

بالنسبة للفائض الاجمالي للاستغلال الحقيقي كان أكبر من التقديري ويرجع ذلك الى تحقيق المؤسسة لثروة قدرت ب 658 169 و، ن وهذا ما تظهره نتيجة القيمة المضافة (انظر الملحق رقم 13) بالرغم من ارتفاع تكاليف العمال بنسبة 125% (انظر الملحق رقم 10) والضرائب والرسوم بنسبة 164% (انظر الملحق رقم 10).

بالنسبة للنتيجة الصافية التقديرية كانت اقل من الحقيقية وذلك لأنه كان من المتوقع ان يتم تسجيل تكاليف إضافية لم تكن مسجلة من قبل الا انه لم يحصل ذلك.

وتتمثل الإجراءات التصحيحية التي تتخذها المؤسسة في مراجعة الميزانية التقديرية وتقييم الاعمال واستخراج النقائص ودراستها (مثلا خلال سنة 2016 ظهر قانون تصفية مياه البحر وتوزيعها للشرب لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار من قبل ولم تسجل في الميزانية التقديرية ولكن سيتم تسجيلها في الميزانية التقديرية لسنة 2017). كما يتم الاخذ بعين الاعتبار توصيات المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات من اجل تصحيح الانحرافات (انظر الملحق رقم 13).

المبحث الثالث: دور معايير التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

من اجل التفصيل في الموضوع تم إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة كونه المدير المالي والمسؤول الأول عن القسم، وذلك من اجل جمع المعلومات الضرورية حول مساهمة معايير التدقيق الداخلي في الرفع من الأداء المالي، وتجدر الإشارة الى اننا لم نتمكن من مقابلة المدقق الداخلي بسبب تواجدته على مستوى المؤسسة الام بولاية معسكر.

المطلب الأول: منهجية عمل المدقق الداخلي في مؤسسة الجزائرية للمياه

يتمتع المدقق الداخلي في المؤسسة بالاستقلالية التامة والتي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه ودون ضغط من أي جهة كانت، وتجدر الإشارة الى ان عمله يكون اما بشكل دوري بصورة عادية او فجائي عند ظهور ظروف طارئة. حيث يقوم من خلال عمله بالتخطيط للمهمة واعداد التقرير واللذان يعتبران من معايير الأداء في التدقيق الداخلي، وتمثل خطوات العمل فيما يلي:

1. التخطيط للمهمة: يقوم المدقق الداخلي بالتنسيق مع فريق التدقيق بإعداد خطة من اجل تسهيل مهمته، وتتضمن الخطة مجموعة من الأهداف التي يسعى للتوصل اليها.
2. التعرف والتحري: يقوم المدقق خلال هذه المرحلة بجمع مختلف المعلومات التي تساعد على أداء مهامه. فمثلا على مستوى مصلحة المالية والمحاسبة يطرح الأسئلة على رئيس المصلحة وفريقه، والذين يقومون بدورهم بالإجابة عليها بكل شفافية ومصداقية. كما يقوم بفحص مختلف المستندات والسجلات والمصادقات التي تساعد على تكوين رايه حول صحة القوائم المالية، ويقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلي والتأكد من فعاليته باعتباره أحد الأساليب التي تكشف الأخطاء والتلاعبات في القوائم المالية (وهذا ما استنتجناه من خلال دراستنا).
3. المقارنة: بعد ان يتم المدقق الداخلي جمع المعلومات المختلفة والتأكد من صحتها يقوم بمقارنة النتائج المتحصل عليها مع دليل إجراءات التسيير للتأكد من تناسب النتائج التي توصل اليها مع البنود التي يحتوي عليها الدليل، والتأكد ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأنها تحتوي على كل المعلومات الضرورية والتي تعطي صورة واضحة عن المؤسسة.
4. التقرير: في هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بإعطاء رايه الفني المحايد حول القوائم المالية بعد الانتهاء من المراحل السابقة وجمع ادلة الاثبات الكافية، حيث يقوم بتدوين مختلف النتائج التي توصل اليها والاختلالات ونقاط الضعف والمخاطر التي سجلها خلال القيام بمهمته. كما يقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات من اجل معالجة هذه الاختلالات، ويجب على الأطراف المعنية تنفيذ هذه التوصيات كما هي مسجلة.
5. المتابعة: من اجل التأكد من تنفيذ التوصيات التي وردت في التقرير الذي قدمه المدقق الداخلي، يقوم هذا الأخير بمتابعة التوصيات حيث يقوم رئيس المصلحة المدققة بإرسال التصحيحات التي تمت الى

مصلحة التدقيق للتأكد من نها تمت بشكل سليم، او يقوم المدقق بالحضور بنفسه للمصلحة المدققة للتأكد من ذلك.

وتجدر الإشارة الى انه يتم اخذ التقرير بعين الاعتبار وتطبيق التوصيات المشار اليها فيه، باعتبار ان هذه التقارير مهمة بالنظر الى الدور الذي تلعبه في تحسين خصائص القوائم المالية مما يزيد الثقة في المؤسسة ويساهم في تحقيق أهدافها خاصة المتمثلة في زيادة العوائد وبالتالي تحسين أدائها المالي.

المطلب الثاني: مساهمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي

من خلال هذا المطلب سيتم تبيين مدى مساهمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي في مؤسسة الجزائرية للمياه، وذلك بالاعتماد على نتائج المقابلة التي أجريت مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة.

ان الهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو الرفع من أدائها المالي وتحسينه، وهذا يضمن لها البقاء والاستمرار ومركز قوي، ومن اجل ضمان ذلك تعمل المؤسسة على تقوية نظام الرقابة الداخلية الذي يزيد الثقة في القوائم المالية، وإدارة المخاطر وتفعيل دور المدقق الداخلي الذي يلعب دور كبير في ذلك.

1. الرقابة الداخلية: تقوم المؤسسة محل الدراسة على نظام رقابة داخلية فعال وهو مبني على إجراءات التسيير المستنبطة من القانون وعليه فهو ناجح ويساعد متخذي القرار على تأدية مهامهم (انظر الملحق رقم 12) وتحقيق أهدافهم المتمثلة أساسا في تحقيق الأرباح والبقاء والاستمرار وتحسين الأداء المالي.

يتدخل المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث يقوم بتصحيح النقائص والإجراءات بغرض انتاج معلومة مالية ذات مصداقية، وهذا ما تظهره القوائم المالية والتي يتم الإفصاح عنها بشفافية ومصداقية تنفيذا للهدف الأساسي الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد وهذا من اجل السماح لأي شخص بالاطلاع على وضعية المؤسسة (انظر الملحق رقم 11).

وتتمثل مهمة المدقق الداخلي الرئيسية في المساهمة في انتاج قوائم مالية ذات مصداقية، وتعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال الاعتماد على مهارته، وكفاءته، وخبرته في فحص القوائم المالية واستخراج الأخطاء المتواجدة فيها. حيث يقوم بتسجيل الثغرات وتقديم التوصيات حولها في تقريره.

ويتعين على الأطراف المسؤولة عن اعداد القوائم المالية اخذها بعين الاعتبار وتنفيذ التوصيات والملاحظات المشار اليها في التقرير مما يساهم في تحسين خصائص القوائم المالية وكل ما هو نتيجة (انظر الملحق رقم 12)، وهذا ما يضمن تدفق سليم للمعلومات ويساعد متخذي القرار في تحقيق أهدافهم خاصة المتعلقة بتحسين الاداء المالي، وحماية أصول المؤسسة.

2. إدارة المخاطر: بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة فمن أهمها مخاطر تأخر تسديد الفواتير من طرف المستهلكين سواء مواطنين او المؤسسات والجماعات المحلية (انظر الملحق رقم 11) حيث بلغت الفواتير غير المسددة من طرف المواطنين 4 000 000,00 مما يتسبب في تخفيض نتيجة المؤسسة وتراجع أدائها المالي، بالإضافة الى اخطار التسربات على مستوى قنوات نقل المياه والتي تؤدي الى ضياع المياه

وبالتالي ضياع الأموال، وأيضا مخاطر سرقة المواد داخل مخازن المؤسسة او سرقة المياه على مستوى شبكات توزيع المياه، بالإضافة الى مخاطر الارتفاع غير المتوقع في تكاليف الاستغلال فكما سبق وشرنا الى ذلك من خلال تقديم مثال حول ارتفاع فواتير الكهرباء (فكانت 4 500 000,00 دج وأصبحت 22 000 000,00 دج) (انظر الملحق رقم 11).

هنا يأتي دور إدارة المخاطر بالتنسيق مع المدقق الداخلي، حيث يتم معالجة هذه المخاطر والتقليل من تكاليفها من خلال محاولة التحكم في المصاريف والتكاليف المخصصة للاستغلال، والسعي وراء عملية تحصيل الفواتير وتجنب تراكم القيم، وهذا من خلال فرض طريقة تحصيل الدين الجديد ومتابعة ما هو أقدم بشق الطرق القانونية وهذا من ضمن الاقتراحات المنصوص عليها في القانون (الملحق رقم 11).

بالإضافة الى القيام بعمليات رقابية على الأماكن التي تكثر فيها ظاهرة سرقة المياه من خلال ارسال اشخاص متخصصين في هذا الامر بصورة دورية وفرض عقوبات مشددة على كل من يسرق المياه، وبالنسبة للمخزونات فقدم اقتراح بالنسبة للبضائع يتم الاتفاق مع المورد على إبقاء البضائع بحوزته وعند الضرورة يتم طلب الكمية حسب الحاجة وذلك لتجنب تلفها وحمايتها من السرقة (انظر الملحق رقم 13).

كما يقوم المدقق الداخلي بتقييم السياسة المتبعة من طرف إدارة المخاطر، حيث يقوم بتقديم تأكيد بان هذه السياسة تم تنفيذها بشكل صحيح ويتناسب مع خطط واهداف المؤسسة، مما يساهم في تقليل التكاليف المنفقة في معالجة هذه المخاطر وزيادة عوائد المؤسسة وبالتالي تحسين أدائها المالي.

خلاصة:

من خلال اجراء دراسة ميدانية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم تم التعرف على وضعيتها المالية وذلك بعد الاطلاع على القوائم المالية وتحليلها بالاعتماد على مختلف المؤشرات المالية، بالإضافة الى الاعتماد على الأجوبة التي تم التحصيل عليها من طرف مدير مصلحة المالية والمحاسبة الذي أكد ان وضعية المؤسسة المالية مريحة بالرغم من وجود بعض الصعوبات في تحصيل الفواتير.

كما تم التوصل الى ان المؤسسة تهتم بالتدقيق الداخلي كونه من وسائل الرقابة التي تساهم في تحسين وضعية المؤسسة ومركزها المالي من خلال التوصيات والملاحظات التي يقدمها، كما تهتم بتطبيق المعايير الدولية المتفق عليها سواء معايير الصفات او معايير الأداء التي تسمح للمدقق بتقديم المعلومات وابداء رايه بشفافية ودون أي ضغط او تحيز لأي جهة كانت، وذلك من خلال كتابة تقريره الذي يساهم في تقديم المشورة الى أصحاب القرار في زيادة عوائدهم وتحسين أدائهم المالي.

خاتمة عامة

من خلال الدراسة التي قدمت بعنوان -معايير التدقيق الداخلي كألية للرفع من الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية-، والتي تم التركيز من خلالها على جانبين نظريين واخر تطبيقي حيث أجريت دراسة ميدانية في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم، وتمت معالجة الإشكالية التي تتمحور حول مدى مساهمة معايير التدقيق الداخلي في الرفع من الأداء المالي، والتأكد من صحة الفرضيات.

وبعد تناول الموضوع من خلال عرض وتحليل الإطار العام للتدقيق الداخلي والأداء المالي والتركيز على معايير التدقيق الداخلي المساهمة في الرفع من الأداء المالي. تم التأكد من صحة الفرضيات على النحو التالي:

✓ يعد التدقيق الداخلي وظيفة رقابية تهدف لتقييم الخطط والسياسات والإجراءات المرسومة من طرف المؤسسة وتعمل على تصحيح مسارها كما تعمل على حماية أصول المؤسسة وممتلكاتها من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص مختلف الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المؤسسة، كما يقوم بتزويد الإدارة بالتوصيات من خلال التقرير الذي يقدمه مما يساعدها على تصحيح مسارها واتخاذ القرارات، فالغاية الأساسية للمدقق الداخلي هي تقديم الخدمة للمؤسسة ودعمها لتحقيق أهدافها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ ينبغي ان تتوفر في المدقق الداخلي الخبرة والمهارة اللازمة والنباهة والقدرة على تدقيق القوائم المالية واكتشاف الأخطاء والاختلالات الموجودة فيها باعتبارها من الوثائق المهمة التي تعبر عن وضعية المؤسسة ومركزها المالي ويتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي من خلال استخدام عدة مؤشرات تقيس قوته كما تؤكد مدى توفر السيولة وتقيس مستوى الربحية ومدى قدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار، كما ينبغي ان يحظى هو وفريقه بتكوين مستمر من اجل تحسين معارفهم وتطوير مهارتهم ومن اجل التكيف مع التطورات الحاصلة على مستوى المعايير، وان يتمتع المدقق بالاستقلالية التامة دون ضغط من الإدارة وهذا ما تؤكدده معايير التدقيق الداخلي المتعلقة بالصفات بالإضافة الى تطبيق معايير الأداء المتعلقة بالخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي، والمتمثلة في التخطيط للمهمة والاسهام في تحسين مسار الحوكمة وإدارة المخاطر وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ورفع التقارير للإدارة التي تحتوى على الملاحظات من اجل تصحيح النقائص الإجراءات حتى يتم انتاج معلومة مالية سليمة وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، كما يحتوى على التوصيات التي من شأنها تحسين خصائص القوائم المالية وتقديم شرح سليم للمركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها، وبالتالي فان التطبيق الجيد لمعايير التدقيق الداخلي تدعم عمل المدقق الداخلي وتمكنه من ممارسة سلطاته ومسؤولياته بشكل سليم وينعكس ذلك على تحقيق اهداف المؤسسة واتخاذ القرارات المالية وبالتالي زيادة عوائدها وتحسين أدائها المالي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

من خلال الدراسة تم التوصل الى جملة من النتائج والتي من خلالها تم صياغة مجموعة من الاقتراحات:

1. النتائج:

✓ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تقدم المشورة الى الإدارة من اجل تحقيق أهدافها.

- ✓ المدقق الداخلي يقوم بتقديم تقرير فيه مجموعة من الملاحظات من اجل تكوين قوائم مالية ذات مصداقية، وخالية من الثغرات.
- ✓ ان الغرض من تقييم أنظمة الرقابة الداخلية هو انتاج معلومة مالية سليمة، وزيادة الثقة في التقارير المالية، كما ان الغرض من إدارة المخاطر هو التنبؤ بالمخاطر التي تواجه المؤسسة من اجل مواجهتها والتخفيف من التكاليف المالية المترتبة عنها.
- ✓ عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم تتم وفق برنامج سنوي يتم إنجازه من طرف المدقق الداخلي بالتعاون مع فريقه.
- ✓ يتم عمل المدقق الداخلي في مؤسسة الجزائرية للمياه اما بشكل دوري او مفاجئ.
- ✓ يرافق المدقق الداخلي المؤسسة طوال فترة اعداد القوائم المالية من اجل الوصول الى مصداقيتها.
- ✓ تساهم التوصيات المقدمة من طرف المدقق الداخلي في تحقيق اهداف المؤسسة وتحسين خصائص القوائم المالية وتحسين أدائها المالي.

2. الاقتراحات:

من خلال ما تقدم يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة تعيين مدقق داخلي على مستوى مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم كونه يكون أقرب للمعلومة وأقرب لمعرفة المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسة.
- ✓ العمل على الاطلاع على كافة التغيرات المتعلقة بمعايير التدقيق الداخلي على المستوى الدولي واتباعها من طرف المدققين الداخليين في المؤسسات الجزائرية، والعمل على الاهتمام بتدريب وتكوين المدققين بشكل مستمر ودوري.
- ✓ ضرورة الاهتمام بإنشاء لجنة خاصة بإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة وحدة مستغانم، والقيام بتكوينهم وتسهيل عملية تواصلهم مع المدقق الداخلي.
- ✓ ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات وتدعيمها وتطبيق مبادئها كونها تساهم في الحفاظ على أصول المؤسسة وتحسين أدائها المالي وتضمن حقوق كل الأطراف.

3. افاق البحث:

- ✓ ما العلاقة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير التدقيق الداخلي الدولية.
- ✓ هل يتم تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب:
 - 1- احمد حلبي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011.
 - 2- احمد على خضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الفكر الجامعي، 2012.
 - 3- امين السيد احمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2010.
 - 4- الياس سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي – الإدارة المالية-، الجزء الأول، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.
 - 5- بن بو ثلجة امينة، التسيير المالي والمحاسبي اعمال نهاية السنة وفق النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، باب الزوار، الجزائر، الصفحات الزرقاء العالمية، 2016.
 - 6- ثناء على القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2006.
 - 7- خالد امين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2012.
 - 8- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
 - 9- خلف عبد الله الوردت، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014.
 - 10- دريد كمال ال شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2013.
 - 11- زغيب مليكة، بوسنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، بدون طبعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
 - 12- سعود كايد، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
 - 13- شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012.
 - 14- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

- 15- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة التكنولوجيات- المعلومة وعوامة أسواق المال-، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة، 2005.
- 16- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية واعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي للنشر، 2015.
- 17- عطا الله احمد سويلم الحسينان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الراجة للنشر والتوزيع، 2009.
- 18- علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.
- 19- كريمة على الجوهر، صالح العقدة، عبد الله عزة بركات، محمد ياسين الرحاحلة، إيهاب نظمي، محمود الجيالي، مسعود صديقي، مداني بن بلغيث، التدقيق والرقابة الداخلية على المؤسسات، بدون طبعة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012.
- 20- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.
- 21- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
- 22- محمود عزة اللحام، محمود إبراهيم نور، مصطفى يوسف كافي، انس على القضاء، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014.
- 23- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.
- 24- نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البادية للنشر، 2012.
- 25- هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2004.
- 26- وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالي في ظل المعايير المحاسبية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، دار التعليم الجامعي للنشر، 2011.

2. الرسائل الجامعية:

- 27- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خيضر 2014/2015.
- 28- شادن هاني عرعار، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة ماجستير محاسبة، عمان، الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.
- 29- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير محاسبة وتدقيق، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2009/2010.
- 30- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-، رسالة ماجستير في الإدارة المالية، قسنطينة، الجزائر، جامعة منتوري، 2011/2012.
- 31- هيا مروان إبراهيم لظن، مدى فعالية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار -coso دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة-، رسالة ماجستير المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، 2016.
- 32- بو كرمة كززة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة في المؤسسة المينائية لولاية سكيكدة-، مذكرة ماستر محاسبة مراقبة تدقيق، سكيكدة، الجزائر، جامعة 20 اوت 1955، 2014/2015.
- 33- سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الأكبر بولاية ورقلة-، مذكرة ماستر أكاديمي مالية المؤسسة، ورقلة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، 2012/2013.
- 34- على شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة-، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، بسكرة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، 2013/2014.
- 35- محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة روايال موندبال بالوادي، مذكرة ماستر تدقيق محاسبي، الوادي، الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2014/2015.

3. أوراق بحثية:

- 36- بلال فايز عمر، إسحاق محمود الشعار، نضال عمر زلوم، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد، 41 جامعة البترا، العدد2، عمان الأردن، 2014
- 37- جيلالي عياد غلام الله، مدى ملائمة معايير التدقيق الداخلي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 15، شلف، الجزائر، جانفي 2016.
- 38- حابي احمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 2015/6/2، درايرية الجزائر، 2015.
- 39- حسين احمد دحدوح، درويش فيصل مراد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سوريا-دراسة ميدانية-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 5، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 2014.
- 40- عمر شريقي، مقال حول التدقيق الداخلي كأحد اهم الاليات في نظم الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الاداء في المؤسسة، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.
- 41- فيحاء عبد الخالق بكوع، منهل مجيد احمد، تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمتية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92، جامعة موصل، العراق، 2012.
- 42- مجيد الشرع، الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، جامعة المستنصرية العراق، 2010.
- 43- محمد سمير دهيرب، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO)، مجلة مثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، بدون عدد، جامعة مثنى، العراق، 2010.
- 44- محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2010.
- 45- يحيى الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية -حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة لتعليب (NCA) بالروبية-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، ورقلة، الجزائر، 2014.

4. المدخلات العلمية:

46- جناي محمد علاء الدين، محمد البراق، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة -دراسة ميدانية-. مداخلة مقدمة لفعالية الملتقى الدولي 13 حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة –الواقع والرهانات-، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 15/14 نوفمبر 2016.

47- عبد القادر شلالى، علال قاشي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر المالية، مداخلة مقدمة لفعالية الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة اكلي امحمد اولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 26-27/11/2013.

48- عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومية، جامعة ورقلة الجزائر، 22-23/12/2011.

49- محمد نجيب دباش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى بجنوب بسكرة-، ملتقى وطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر، يومي 5-6/5/2013.

5. نشریات صادرة عن الهيئات الدولية:

50- <https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf>

51- <https://na.theiia.org/news/Pages/IIA-Updates-Standards.aspx>

6. كتب الكترونية:

52- حسن إبراهيم، دليل المراجع الداخلي في مؤسسات التمويل متناهي الصغر –المراجعة الداخلية على أساس المخاطر-، مارس 2015، iefpedia.com/arab.

53- فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، بدون دار النشر، 2008. download-pdf-ebooks.online

54- سلمان عبد الله المعلا، التمويل والمؤسسات التمويلية –مفهوم واهداف وسياسات-، المنهل للنشر الالكتروني، 2015، www.books.google.com.

55- محمد البوعبيدي، الإدارة المالية، "أي-كتب-الناشر الالكتروني العربي الأول، الطبعة الالكترونية الأولى، 2014، www.books.google.com.

7. مواقع الكترونية:

56- http://s9c5521c6dbbade1.jimcontent.com/download/version/1331312006/module/4767115165/name/Outils_AF.pdf

8. اللغة الاجنبية:

57- HERVE RAVILY, Analyse financière cas pratiques corrigés, France, sans édition, ellipses, 2010.

58- KHELASSI REDA, L'audit interne –audit opérationnel-, Alger, éditions Houma, 2007.

قائمة الملاحق

الميزانية
(ملخصة)

السنة المالية المغفلة في 31/12/2010 الوحدة النقدية: ك دج ٨٠³

الصافي n-1	n		ملاحظة	الأصول
	الصافي الاجمالي - اهلاك	اهلاك وخسائر القيمة		
	2807	2807		الأصول غير الجارية
	(2807)	280		فارق الاقتناء (موجب أو سالب) ح 207
	(2907)	290		التبittات المعنوية ح 30 - ح 207 (207)
	298	281		التبittات العينية ح 221 - ح 221 (229)
	292	291		التبittات قيد الامتاز ح 29
		293		التبittات المالية
	296			سندات مقومة حسب طريقة المعادلة 265
	297			مساهمات أخرى وحقوق لدى الغير 26 (269 - 26)
				سندات أخرى مثبتة 271 - 272 - 273
				قروض وأصول مالية أخرى غير جارية 274 - 275 - 276
				أصول أخرى ح 133 - ح 133
				مجموع الأصول غير الجارية
		39		الأصول الجارية
				المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ 30 ← 37
				حقوق لدى الغير واستخدمات مماثلة
		491		الزبائن (419) 41
		496		مديون آخرون (409) 42 ← 46
				الضرائب 444 - 445 - 447 ح 46
				تبittات جارية أخرى 486 ح 46
				الأموال الجاهزة وما يمثلها
				توظيفات وأصول مالية أخرى جارية (509) 50
		59		أموال الخزينة (1, 98) 1, 12, 13, 14 ح 59
				مجموع الأصول الجارية
				المجموع العام للأصول

الميزانية
(ملخصة)

السنة المالية المقفلة في 12/31/... الوحدة النقدية: ك دج

مبالغ n-1	مبالغ n	ملاحظة	رؤوس الأموال الخاصة والخصوم
			<p><u>رؤوس الأموال الخاصة</u></p> <p>رأس المال الصادر (حساب المستغل) 104 أو 108</p> <p>رأس المال المكتتب غير المطلوب 109</p> <p>العلاوات والاحتياطات 103 و 106</p> <p>مصاريف التقييم 104</p> <p>فارق إعادة التقييم 105</p> <p>النتيجة الصافية 12 (خسارة - ربح)</p> <p>الترحيل من جديد 11</p> <p>صافي التقييم من مجموع رؤوس الأموال الخاصة 134</p>
.....		<p><u>الخصوم غير الجارية</u></p> <p>الإقتراضات والديون المالية 17 و 16</p> <p>تصرفات 55</p> <p>ديون أخرى غير جارية 229</p> <p>مؤونات ومنتوجات مسجلة سلفا 15 (155) ماحدا</p> <p>مجموع الخصوم غير الجارية (1324) (131) تدخل في المؤونات</p>
.....		<p><u>الخصوم الجارية</u></p> <p>الموردون والحسابات الملتفة 40 حاسدا (1409)</p> <p>الضرائب 447، 445، 444</p> <p>ديون أخرى 43، 44، 45، 46 حاسدا (487، 481، 419)</p> <p>خصوم أموال الخزينة 52، 51، 512 (101) (517)</p> <p>مجموع الخصوم الجارية</p>
.....		<p>المجموع العام لرؤوس الأموال الخاصة والخصوم</p>

حساب النتائج
(حسب الطبيعة)

الفترة من إلى الوحدة النقدية: ك دج

مبالغ n-1	مبالغ n	ملاحظة	اليومان
			70 المبيعات رصيد دائن
			72 تغيرات الإنتاج المخزن (حسب) (حسب)
			73 الإنتاج المبت
			74 إعانات الاستغلال
.....		إنتاج السنة المالية (1)
			60 المشتريات المستهلكة (603) رصيد (+) الودين (-) 1
			61 الخدمات الخارجية 61.2
			62 الخدمات الخارجية الأخرى 62.2
.....		استهلاك السنة المالية (2)
.....		القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
			63 أعباء المستخدمين
			64 الضرائب والرسوم والمفرقات المالية
.....		إجمالي فائض الاستغلال (إحصاءة - 63 - 64)
			75 المنتوجات التشغيلية الأخرى 75.1
			65 الأعباء التشغيلية الأخرى 65.1
			68 المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة 68
			78 استرجاع من خسائر القيمة والمؤونات 78
.....		النتيجة التشغيلية (3) إجمالي (+) (-) 78 + 68 - 65 - 75
			76 المنتوجات المالية 76
			66 الأعباء المالية 66
.....		النتيجة المالية (4)
.....		النتيجة العادية قبل الضرائب (4+3)
			الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية 69 و 698
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) (693 - 692+) (حسب) (حسب) (حسب) (-)
			مجموع منتوجات الأنشطة العادية (5) (78 + 76) 77
			مجموع أعباء الأنشطة العادية (6) (68 + 66) 64
.....		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (6-5) (7) 77 - 64
			74 العناصر غير العادية - المنتوجات 74
			64 العناصر غير العادية - الأعباء 64
.....		النتيجة غير العادية (8)
.....		صافي نتيجة السنة المالية (7+8)

جدول تدفقات الخزينة
(الطريقة المباشرة)

الفترة من 01/01 إلى 12/31/... الوحدة النقدية: ك دج

السنة المالية n-1	السنة المالية n	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من الزبائن دخول داخلي المدفوعات إلى الموردين والمستخدمين مدفوعات الفوائد والمصاريف المالية الأخرى مدفوعات الضرائب على النتائج
.....		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تحويلات - مدفوعات
.....		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
.....		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية المسحوبات عن اقتناء تقيينات عينية أو معنوية تأثير خارجي التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقيينات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيينات مالية التحصيلات عن فوائد التوظيفات المالية حصص وأقساط النتائج المقبوضة
.....		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الخصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات من الاقتراض تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة
.....		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)
.....		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات (د)
.....		تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج+د)
.....		أموال الخزينة وما في حكمها عند افتتاح السنة المالية (1) أموال الخزينة وما في حكمها عند إقفال السنة المالية (2) 1 - I
.....		تغير أموال الخزينة خلال الفترة (1-2)
.....		المقارنة مع النتيجة المحاسبية الخزينة المحاسبية (مربط)

+ متوجبة
- سالتة

صافي الخزينة = أصول - ضغوط



Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Intitulé	Not	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients			
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		2 733 832 823,04	2 054 396 681,35
Intérêts et autres frais financiers payés		-2 685 741 625,55	-2 139 262 151,58
Impôts sur les résultats payés		-616 138,90	-573 684,64
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		47 475 058,59	-85 439 154,87
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-6 416 106,76	-43 428 646,89
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-6 416 106,76	-43 428 646,89
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		41 058 951,83	-128 867 801,76
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable			



ADE UNITE DE MOSTAGANEM
Exercice 2014

DATE: 15/09/2015

HEURE: 12:34

PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		298 526 327,74	171 419 266,91	127 107 060,83	117 745 498,14
Terrains		6 631 657,00		6 631 657,00	6 631 657,00
Bâtiments		6 752 011,55	1 337 845,12	5 414 166,43	5 481 338,57
Autres immobilisations corporelles		285 142 659,19	170 081 421,79	115 061 237,40	105 632 502,57
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		3 064 614,59		3 064 614,59	2 659 981,79
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 064 614,59		3 064 614,59	2 659 981,79
Impôts différés actif		56 395 000,21		56 395 000,21	35 925 672,92
TOTAL ACTIF NON COURANT		357 985 942,54	171 419 266,91	186 566 675,63	156 331 152,85
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		84 145 471,92	36 780 140,58	47 365 331,34	53 505 763,66
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 180 119 813,74	499 755 353,67	680 364 460,07	577 477 323,64
Autres débiteurs		14 629 100,67		14 629 100,67	14 560 508,60
Impôts et assimilés		1 201 649,56		1 201 649,56	1 982 690,35
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		346 764 763,23	486 986,11	346 277 777,12	305 049 313,22
TOTAL ACTIF COURANT		1 626 860 799,12	537 022 480,36	1 089 838 318,76	952 575 599,47
TOTAL GENERAL ACTIF		1 984 846 741,66	708 441 747,27	1 276 404 994,39	1 108 906 752,32



ADE UNITE DE MOSTAGANEM
Exercice 2014

DATE: 15/09/2015

HEURE: 12:34

PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		196 689 806,74	-46 672 605,49
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-480 745 270,48	-171 720 907,85
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-284 055 463,74	-218 393 513,34
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		2 897 997,39	2 077 997,39
Impôts (différés et provisionnés)		7 591 342,18	6 271 108,76
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		212 189 817,49	156 076 653,45
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		222 679 157,06	164 425 759,60
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		177 194 234,79	171 703 018,90
Impôts		1 056 692 269,95	896 092 392,37
Autres dettes		103 894 796,33	95 079 094,79
Trésorerie			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 337 781 301,07	1 162 874 506,06
TOTAL GENERAL PASSIF		1 276 404 994,39	1 108 906 752,32
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		777 562 611,71	681 971 535,53
Variation stocks produits finis et en cours		36 780 140,58	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
CESSION INTER ZONE		452 794 082,27	217 423 318,60
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 267 136 834,56	899 394 854,13
Achats consommés		261 485 912,41	261 419 460,98
Services extérieurs et autres consommations		47 636 377,03	28 627 470,38
CESSION INTER UNITE		61 433 553,62	56 863 402,70
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		370 555 843,06	346 910 334,06
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		896 580 991,50	552 484 520,07
Charges de personnel		504 450 667,61	468 035 338,07
Impôts, taxes et versements assimilés		37 463 188,56	26 801 875,71
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		354 667 135,33	57 647 306,29
Autres produits opérationnels		4 798 048,62	4 114 596,29
Autres charges opérationnelles		2 264 695,40	3 303 195,00
Dotations aux amortissements et aux provisions		211 179 576,40	110 023 246,56
Reprise sur pertes de valeur et provisions		31 519 800,72	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		177 540 712,87	-51 564 538,98
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		177 540 712,87	-51 564 538,98
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-19 149 093,87	-4 891 933,49
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 303 454 683,90	903 509 450,42
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 106 764 877,16	950 182 055,91
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-196 689 806,74	46 672 605,49
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-196 689 806,74	46 672 605,49
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Evaluation T4 et Année 2016 Unité de Mostaganem

Resulter

T · C · R T A B L E A U C O M P T E S R E S U L T A T	<p>عدد 31/12/16 →</p> <p>TCR</p>	Chiffre d'affaires	199 238	243 797	122%	812 313	1 008 482	124%
		Eau	151 662	209 652	138%	623 231	872 164	140%
		RFA	40 076	28 779	72%	159 082	113 163	71%
		Travaux	6 800	4 747	70%	28 000	21 154	76%
		Prestations	700	619	88%	2 000	2 001	100%
		Cessions eau			#DIV/0!			#DIV/0!
		Subventions d'exploitation			#DIV/0!			#DIV/0!
		I.PRODUCTION DE L'EXERCICE	199 238	243 797	122%	X 812 313	1 008 482	124%
		Achats consommés	34 405	20 688	60%	138 000	86 429	63%
		Energie	45 295	67 284	149%	182 200	235 199	129%
		Produits chimiques	4 523	3 584	79%	19 375	9 503	49%
		Cessions eau	-	265	#DIV/0!	-	265	#DIV/0!
		Services extérieurs et autres consommations	10 903	6 598	61%	44 380	18 917	43%
		II.CONSUMMATIONS DE L'EXERCICE	95 126	98 419	103%	383 955	350 313	91%
		III.VALEUR AJOUTEE(I-II)	104 112	145 378	140%	428 358	658 169	154%
		Charges de personnel	141 034	132 332	94%	574 824	580 760	101%
		Impôts et taxes et versements assimilés	2 000	15 038	752%	14 000	26 553	190%
		IV.EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	- 38 922	- 1 992	5%	- 160 466	50 856	-32%
		Autres produits opérationnels		32	#DIV/0!	-	82	#DIV/0!
		Autres charges opérationnelles	120		0%	120	1 533	1278%
		Dotations aux amortissements et aux provisions X	5 475	5 475	100%	21 900	26 000	119%
		Reprise sur pertes de valeur et provisions			#DIV/0!	-	8	#DIV/0!
		V.RESULTAT OPERATIONNEL	- 44 517	- 7 435	17%	- 182 486	23 397	-13%
		Produits financiers	-		#DIV/0!	-	-	#DIV/0!
		Charges financières	-		#DIV/0!	-	-	#DIV/0!
		VI.RESULTAT FINANCIER	-	-	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!
		VII.RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS(V+VI)	- 44 517	- 7 435	17%	- 182 486	23 397	-13%
		Total des produits des activités ordinaires	199 238	243 829	#DIV/0!	812 313	1 008 564	124%
		Total des charges des activités ordinaires	243 755	251 264	#DIV/0!	994 799	985 167	99%
		VIII.RESUL NET ACTIVIT ORDINAIRES	- 44 517	- 7 435	#DIV/0!	- 182 486	23 397	-13%

حتى تتمكن من الاسترسال في موضوعنا والتقدم فيه أكثر قمنا بإجراء مقابلة مع رئيس قسم المالية والمحاسبة بمؤسسة الجزائرية للمياه السيد زحاف لخضر.

عرض أسئلة المقابلة:

السؤال 1: كونك المدير المالي المسؤول الأول عن قسم المالية، ما هو حكمك على الأداء المالي للمؤسسة؟

الجواب: لدى وحدة مستغانم للجزائرية للمياه تسيير محكم والسيولة موجودة بالرغم من وجود بعض الصعوبات في تحصيل فواتير استهلاك المياه. الأداء المالي في أوجه الصحيحة ان صح القول وهذا يتبين من خلال القوائم المالية.

السؤال 2: هل تعتمد المؤسسة عند التمويل على نفسها ام تستدين من الخارج؟

الجواب: التمويل الذاتي أي على مواردها ولا تعتمد نهائيا على المؤسسات المالية الخارجية، نذكر انه في السنوات الأخيرة بدأت الدولة منحنا التدعيم المقابل لعر المياه المقنن لكن سرعان ما أوقفت العملية.

السؤال 3: ما هو سبب زيادة المديونية؟

الجواب: سبب زيادة المديونية التراجع الملحوظ في التحصيل من المواطن ومن المؤسسات العمومية خاصة الجماعات المحلية (البلديات، الولاية ...) بالإضافة الى إيقاف التدعيم المالي من طرف الدولة.

السؤال 4: بالنظر الى جدول حسابات النتائج ما هو سبب انخفاض النتيجة الصافية؟

الجواب: سبب انخفاض النتيجة الصافية يرجع بالأساس على الزيادة في الأجور وارتفاع تكاليف التسيير والاستغلال (فواتير الكهرباء 4 500 000.00 دج ← 22 000 000.00).

السؤال 5: هل يتم الإفصاح عن القوائم المالية بشفافية وبشكل دوري؟

الجواب: الإفصاح عن القوائم المالية بشفافية هذا من الهدف الأساسي الذي جاء به النظام الجديد SCF وهذا ليتجلى لأي كان الاطلاع على وضعية المؤسسة.

السؤال 6: كيف يمكن للمؤسسة ان ترفع اداءها المالي؟ وماهي الاقتراحات المقدمة من طرفكم.

الجواب: يمكن للمؤسسة ان ترفع من أدائها المالي وهذا باتباع طرق عديدة منها:

✓ التحكم في المصاريف والتكاليف المخصصة للاستغلال.

✓ السعي وراء عملية تحصيل الفواتير وان لا تترك القيم تتزايد، وهذا بفرض طريقة تحصيل الدين الجديد ومتابعة ما هو أقدم بشتى الطرق القانونية وهذا من ضمن الاقتراحات المنصوص عليها.

السؤال 7: هل يساهم التدقيق الداخلي في تطوير الأداء المالي للمؤسسة، وكيف يتم ذلك؟

الجواب: نعم بالطبع يساهم التدقيق الداخلي في تطوير الأداء المالي للمؤسسة وهذا بعد الاخذ بعين الاعتبار تقارير المدقق بمتابعة ومعالجة التوصيات المسجلة، أي القيام بتصحيح كل ما وجد مسجل خارج إجراءات التسيير (مخالف لتطبيق إجراءات التسيير).

السؤال 8: هل يساهم تقرير التدقيق الداخلي في تحسين خصائص القوائم المالية التي تساعد على اتخاذ القرار؟
الجواب: تكملة للجواب السابق. بالطبع هو الهدف الأساسي لذلك أي اخذ التقارير بعين الاعتبار ودراستها وتطبيق التوصيات المشار إليها يؤدي الى تحسين خصائص القوائم المالية وكل ما هو نتيجة بالتالي يسهل اتخاذ القرار.

السؤال 9: هل يمتلك المدقق الداخلي القدرة على اكتشاف الأخطاء الموجودة في السجلات والقوائم المالية؟ وهل يقدم في تقريره ملاحظات عن الثغرات الموجودة فيها؟

الجواب: نعم يتم هذا بالحرف الواحد، أي كل التوصيات الواجب ان تؤخذ بعين الاعتبار ويتم تنفيذ وتصحيح الأخطاء المدونة ضمن التوصيات ويتم ارجاع هذا العمل التصحيحي الى المدقق.

السؤال 10: هل تؤخذ ملاحظات المدقق الداخلي بعين الاعتبار ويتم تصحيح الثغرات المشار إليها في التقرير؟ ويتم تنفيذ التوصيات؟

الجواب: نعم يتم هذا بالحرف الواحد أي كل التوصيات من الواجب ان تأخذ بعين الاعتبار ويتم تنفيذها وتصحيح الأخطاء المدونة ضمن التوصيات ويتم ارجاع هذا العمل التصحيحي الى المدقق.

السؤال 11: ما هو رأيك في نظام الرقابة الداخلي المطبق من طرف المدقق الداخلي هي يساهم في تحسين الأداء المالي وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟

الجواب: أي نظام رقابة داخلي للمؤسسة يكون مبني على إجراءات التسيير مستنبطة من القانون فهو ناجح ويساهم في تحسين الأداء المالي، فالعمل التجاري بحد ذاته مخاطرة.

السؤال 12: هل تساعد الرقابة الداخلية متخذي القرار من اجل تصحيح نقاط ضعف الأداء المالي؟

الجواب: نعم الرقابة الداخلية تساعد متخذي القرار في تأدية مهامهم (اخذ القرار) وهذا طبعا بعد القيام بالتصحيحات المطالب بها في تقرير المدقق.

مراحل التدقيق الداخلي:

يقوم المدقق بعمل دوري وفجائي، ويتم ذلك طبقا لعدة مراحل يمر بها:

✓ التعرف والتحري.

✓ المقارنة.

✓ التقرير: يتم فيه تدوين نتيجة المقارنة، وكتابة التوصيات.

✓ وبعد تنفيذ التوصيات يتم ارجاعها الى مصلحة التدقيق.

السؤال 13: لاحظنا خلا سنة 2016، ارتفاع مبيعات وارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال وانخفاض الاستهلاك، فما هو سبب ذلك؟

الجواب: يرجع ارتفاع المبيعات الى زيادة الانتاج من تصفية مياه البحر، وبالنسبة لارتفاع الفائض الإجمالي للاستغلال يرجع ذلك الى تحقيق المؤسسة لثروة قدرت ب 658 169 و، ن، ويرجع انخفاض استهلاك السنة المالية الى ان هناك بعض المصاريف لم تؤخذ بعين الاعتبار في السنة المالية لأنها لم تلحق الى مصلحة المحاسبة.

السؤال 14: ماهي الإجراءات التصحيحية التي تتخذها المؤسسة لمعالجة الانحرافات؟

الجواب: تتمثل الإجراءات التصحيحية في:

✓ تقييم الاعمال (متابعة الميزانية التقديرية؛

✓ استخراج النقائص، دراستها وإعادة طرحها من جديد؛

✓ مع الاخذ بعين الاعتبار توصيات المدقق الداخلي والخارجي ومحافظ الحسابات.

فإجراءات التصحيح هي عبارة عن مراجعة الميزانية التقديرية عموما في السنة التي تلي سنة الأساس.

بالنسبة للبضائع يتم الاتفاق مع المورد على إبقاء البضائع بحوزته وعند الضرورة يتم طلب الكمية حسب الحاجة وذلك لتجنب تلفها وحمايتها من السرقة

ملخص:

عرف التدقيق الداخلي تطور كبير خلال عدة سنوات ونظرا لأهميته البالغة فقد تم تأسيس هيئة دولية تسعى لحماية هذه الوظيفة وتحديد حقوقها وواجباتها. كما نجد ان التدقيق الداخلي فرض نفسه كحاجة أساسية في المؤسسات باعتباره وسيلة رقابية لمختلف الأنشطة خاصة المالية باعتبارها همزة وصل بين مختلف الأنشطة داخل المؤسسة.

ومن اجل اظهار هذه الجوانب قدما بدراسة معايير التدقيق الداخلي كألية للرفع من الأداء المالي حيث هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة معايير التدقيق الداخلي في الرفع من الأداء المالي وذلك من خلال عرض مختلف النقاط الأساسية المتعلقة بالموضوع واسقاطها على مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم.

وقد تبين من خلال الدراسة ان التدقيق الداخلي يعد وسيلة رقابية مهمة داخل المؤسسة الجزائرية وذلك من خلال اسهامه في حماية أصولها وتحسين الأداء المالي عن طريق تدقيق القوائم المالية من اجل انتاج معلومة مالية سليمة تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة مما يدعم متخذي القرار ويكون ذلك بالتطبيق السليم لمعايير.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، معايير التدقيق الداخلي، الأداء المالي.

Résumé :

Audit interne a connu un développement important depuis plusieurs années, et en raison de sa grande importance a été la création d'un organisme international qui cherche à protéger cette fonction et de déterminer leurs droits et devoirs. Nous constatons également que l'audit interne d'imposer la même clé que nécessaire dans les institutions comme un moyen de contrôler les diverses activités de financement privé en tant que liaison entre les différentes activités au sein de l'organisation.

Afin de montrer ces aspects avant d'étudier les normes d'audit interne en tant que mécanisme pour augmenter la performance financière où l'étude visait à déterminer l'ampleur de la contribution des normes d'audit interne dans la levée de la performance financière par divers points clés pertinents et l'amener vers le bas sur l'écran d'algérienne des eaux unité de Mostaganem.

Il a été constaté par l'étude de l'audit interne est un outil de surveillance important au sein de l'institution algérienne par sa contribution à la protection de leurs actifs et d'améliorer la performance financière par la vérification des états financiers afin de produire son information financière reflète la situation réelle de la Fondation, qui soutient les décideurs et la bonne application des normes.

Mots-clés : Audit interne, les normes d'audit interne, la performance financière.